



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السادسة والعشرين
لمجلس النواب الحادي عشر من الدورة العادية الرابعة المنعقدة
في ٢٤ / رمضان / ١٤١٣ هجرية الموافق ١٧/٣/١٩٩٣
ميلادية.

(الجلد ٣٠)

(العدد ٢٦)

جدول الأعمال

الصفحة

٦

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٨

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:

- أ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.
- ب - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور محمد ابوفارس.
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور يوسف الخصاونة.
- د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهبان.
- هـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالمجيد الشريدة.
- و - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد احمد الكفاوين.
- ز - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ.
- ح - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ذيب انيس.

هكذا من الأشهر

الصفحة

- ٣ - الردود على الاستئلة:
- ٨ ١ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٧٠٤ تاريخ ١٩٩٣/٣/٨ جوابا على السؤال رقم (٥٩) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي.
- ٢ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم (١٧٦) تاريخ ١٩٩٣/١/١٧، جوابا على السؤال رقم (١٥) المقدم من سعادة السيد عبدالعزيز جبر.
- ٣ - كتاب معالي وزير الشباب رقم (١١٣٢) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٢، جوابا على السؤال رقم (٤٧) المقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم.
- ٤ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٢٧٣) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣. والمتضمن اعادة القانون المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٩، قانون رعاية المعوقين معدلا.
- ٥ - الاقتراحات برغبة:
- ٢١ ١ - اقتراح برغبة رقم (٤٧) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من (٢٦) نائبا، بشأن اعطاء المهندسين الزراعيين العاملين في حقل التدريس العلاوة المقررة اسوة بزملائهم في مختلف الوزارات.
- ٢ - اقتراح برغبة رقم (٤٨) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة، بشأن اضافة جناح جديد الى مدرسة الفيحاء الاساسية للذكور.
- ٣ - اقتراح برغبة رقم (٤٩) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة، بشأن الاهتمام بالاثار الاسلامية في لواء مادبا وقضاء ذيبان.
- ٤ - اقتراح برغبة رقم (٥٠) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة، بشأن المباشرة بعمل المخازن التابعة لوزارة التموين في مدينة مادبا.
- ٥ - اقتراح برغبة رقم (٥١) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب السيد عبدالحفيظ علاوي، بشأن الزام جميع العاملين والعاملات في الاذاعة والتلفزيون باستعمال اللغة العربية الفصحى.
- ٦ - اقتراح برغبة رقم (٥٢) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من (٣٣) نائبا بشأن ازالة الشيوخ في الاراضي الزراعية فيما دون العشر دوغات.
- ٧ - اقتراح برغبة رقم (٥٣) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب الشيخ عبدالمنعم ابوزنط، بشأن وضع تسعيرة حكومية للمكاملة الهاتفية لدى القطاع الخاص، بحيث لا تتجاوز خمسين فلسا للثلاث دقائق.

الصفحة

- ٨ - اقتراح برغبة رقم (٥٤) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب الشيخ عبدالمنعم ابوزنط، بشأن فتح مدخل ووضع اشارة ضوئية لاسكان المعلمين / شرقي مصنع البيسي.
- ٩ - اقتراح برغبة رقم (٥٥) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب الشيخ عبدالمنعم ابوزنط، بشأن شمولية التأمين الصحي لابناء الموظفين ان لم يكن لهم تأمين صحي من خلال الاباء.
- ١٠ - اقتراح برغبة رقم (٥٦) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب السيد عبدالحفيظ علاوي، بشأن اعادة طريق جسر الياودة - مادبا بمسرين.
- ١١ - اقتراح برغبة رقم (٥٧) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب السيد عبدالحفيظ علاوي، بشأن اصلاح الشوارع في مدينة مادبا.
- ١٢ - اقتراح برغبة رقم (٥٨) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور، بشأن افساح المجال امام العسكريين المتقاعدين للاستفادة من صندوق الاسكان العسكري.
- ١٣ - اقتراح برغبة رقم (٥٩) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد، بشأن دراسة احوال البيوت الواقعة في قرية العدسية واعادة تقدير الضرر الحاصل من الانبيارات والتصدع.
- ١٤ - اقتراح برغبة رقم (٦٠) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي، بشأن ان يتم رفع مكافأة رئيس المجلس القروي من (ثلاثين الى ستين) ديناراً في الشهر.
- ١٥ - اقتراح برغبة رقم (٦١) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة، بشأن احداث مركز صحي في قرية العريش / لواء مادبا.
- ١٦ - اقتراح برغبة رقم (٦٢) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب الشيخ فيصل الجازي، بشأن بناء مدرسة للبنين في قرية الجرباء في محافظة معان.
- ١٧ - اقتراح برغبة رقم (٦٣) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة، بشأن زيادة الخطوط الهاتفية لقرية غرناطة / لواء مادبا.
- ٦ - قرارات اللجان
- ١ - قرار اللجنة الادارية رقم (١١) تاريخ ١٩٩٣/٣/٩. والمتضمن الاقتراح

الصفحة

- برغبة رقم (١٧) حول جمع السلاح من المواطنين.
 ب - قرار اللجنة الادارية رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٣/٣/٩، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى.
 ج - قرار اللجنة القانونية رقم (٢٠) تاريخ ١٩٩٣/٣/١. والمتضمن مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣.
 (مشروع القانون موزع في الجلسة الثالثة والعشرون).

٧ - ما يجد من اعمال.

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
 عينت يوم الاحد الساعة العاشرة صباحا.

٧٣

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ٢٤ / رمضان / ١٤١٣ هجري، الواقع في ١٧/٣/١٩٩٣ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته السادسة والعشرين من الدورة العادية الرابعة برئاسة معالي الدكتور عبداللطيف عريبات وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد صالح الزعبي.

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة :-

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:
 الدكتور همام سعيد، الدكتور يوسف الخصاونة، الدكتور محمد ابو فارس، السيد عطا الشهوان، السيد ابراهيم خريسات، السيد عبدالمجيد الشريدة، السيد احمد الكفاوين، السيد زياد الشويخ، السيد ذيب انيس.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:
 السيد يعقوب قرش، السيد جمال حداد، السيد ابراهيم الغبابشة، الدكتور نايف ابوتايه.

وحضر من الحكومة:

- ١ . سيادة الشريف زيد بن شاكور: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
- ٢ . معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٣ . معالي الدكتور كامل ابوجابر: وزير الخارجية.
- ٤ . معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.

- ٥ . معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
 - ٦ . معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
 - ٧ . معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
 - ٨ . معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
 - ٩ . معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
 - ١٠ . معالي المهندس سعد هامل السورور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
 - ١١ . معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
 - ١٢ . معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
 - ١٣ . معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
 - ١٤ . معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
 - ١٥ . معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
 - ١٦ . معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
 - ١٧ . معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.
 - ١٨ . معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.
 - ١٩ . معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.
- وحضر من الامانة العامة: الدكتور

هكذا من الأهل

حسين ابو عرابي، السيد علي الحسبان، السيد محمد الرديني، السيد حمد الغريور.

١. افتتاح الجلسة:

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله تفتتح الجلسة، الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

والمتضمنة بطبيعة الحضور:

الغياب بدون معذرة:

تغيب النواب السادة التالية اسمائهم مع حفظ الالقاب: السيد يعقوب قرش، السيد ليث الشيبيلات، السيد كامل العمري، السيد محمد العلانة، السيد ذوقان الهنداوي، السيد عبدالمجيد الشريدة، الدكتور عبدالله النصور، السيد يوسف المبيضين، السيد عبدالكريم الكباريتي، السيد زياد ابو محفوظ، السيد ابراهيم الغبابشة، السيد سعد هابل السورور، السيد نايف ابوتايه والسيد جمال حداد. هذا يتعلق بالجلسة التي أوجلت.

معالي رئيس المجلس: الجلسة الماضية التي لم تنعقد.

السيد الامين العام: النواب الذين حضروا وخرجوا من المجلس: السيد محمود الهويميل، السيد عبدالله زريقات.

معالي رئيس المجلس: يا اخوان الامين العام مكلف واذا سمحتم خليه يكمل، اذا سمحتم لي لك ان تتحدث بعد ان يكمل تفضل

الاستاذ الامين العام.

السيد الامين العام: النواب الذين حضروا وخرجوا من المجلس:-

السيد محمود الهويميل، السيد عبدالله زريقات، السيد عيسى الرميوني، السيد حسين مجلي، السيد بسام حدادين، السيد فارس النابلسي، السيد فخري قعوار، السيد محمد ابو عليم، السيد قسيم عبيدات، السيد عوني البشير، الدكتور ماجد خليفة، الدكتور علي الحوامدة.

النواب الذين حضروا بعد الساعة العاشرة والنصف:-

السيد سليمان عرار، السيد عيسى الرميوني، الدكتور حسني الشيايب، السيد يوسف العظم، السيد مطير البستنجي، السيد نادر الظهيريات.

النواب الذين حضروا وخرجوا الساعة العاشرة وعادوا بعد الساعة الحادية عشرة:-

الدكتور علي الفقير، الدكتور احمد عتاب.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ العمري.

السيد كامل العمري: بسم الله الرحمن الرحيم.

ارجوا ان ابين اني ارسلت معذرتي مع سعادة السيد الشيخ عبد الرحيم العكور، وأوصلتها الى معالي الرئيس وعجبت كيف يذكر اسمي مع الغياب بدون معذرة، لذلك انا أعترض على ما ذكر، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عيسى الرميوني.

السيد عيسى الرميوني: حضوري كان

الساعة العاشرة والنصف بعد تلفون مع سكرتيرة الامين العام لتأخيرني نصف الساعة وعندما اتيت لم أجد نصاب وبقينا حتى الساعة الحادية عشر ونيف وغادرتنا انا والاستاذ حسين مجلي ومجموعة حيث لم يكن نصاب، هل بقائنا بالمجلس بلا نصاب يميز ذلك قوانين المجلس ام ان المفروض من رئاسة المجلس والأمانة العامة تقديم شكر للذين حضروا ولم يجدوا نصاب وروحوا لأنهم كانوا ملتزمين واللوم يكون لمن لم يأتي ليس لمن أتى وغادر.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ليس موضوع تثنية وليس فيها لا شكر ولا عقوبة نحن نقرأ ما هو مكتوب نعلم بما تم ولم نحاسب ولم نلقي اللوم على أحد، نقول الحقيقة كما هي، الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس، انا حضرت يوم الاثنين في العاشرة إلا خمسة دقائق داخل القبة وهناك نواب من زملائي كثيرون يشهدون على ذلك وهناك عدد من الوزراء أيضاً التفتت بهم.

معالي رئيس المجلس: لا خلاف ما تقوله صحيح.

السيد عبد الكريم الدغمي: اذا سمحت ان اكمل معالي الرئيس وقد حضرت وبقيت لبعده الحادي عشرة ثم خرجت واستغريت عدم نشر اسمي في الصحف المحلية يوم امس التي ذكرت اسماء الذين حضروا لوجدت ان اسمي غير موجود واحتججت وهانفت الصحيفة وقالوا

هذا الكشف من الأمانة العامة واتصلت بعطوفة الامين العام وقال لي انه سهو وخطأ وسحب هذا الأمر فأرجو ان يصحح هذا الموضوع وأرجو معالي الرئيس ان تسأل الامين العام، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً معالي الرئيس، الأصل معالي الرئيس طالما لم تعقد الجلسة ان يتلو الامين العام فقط الذين حضروا والذين غابوا هو قال الذين حضروا وخرجوا نحن خرجنا الساعة الحادية عشر والربع وقال انهم خرجوا ولم يحدد الساعة التي خرجنا فيها الجلسة لم تعقد ونحن اتينا في العاشرة والربع ومكثنا ساعة كاملة ولم يحصل نصاب اما ان يخرج الامين العام ويقول الذين خرجوا لم تعقد جلسة خرجنا منها نحن، شكراً.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان الوقت محدود جداً وما قيل الآن عند الأمانة العامة عند مدخل المجلس اسماء مسجلة حسب دخولها المجلس ومسجلة ونحن نقول فقط للمعلومات هذا الذي لدينا ومن كان لديه غير ذلك يصحح عند الأمانة العامة خلاف ذلك، ما في مشكلة المشكلة السجل عند مدخل المجلس والجلسة لم تنعقد ويعتبر الحديث فيها الآن غير وارد، اخواني قبل ان نبدأ اذا سمحت استاذ بسام ليس موضوع بحث الآن انتهى، الآن ليس موضوع بحث لأي موضوع الآن.

اخواني حقيقة اود ان اضع المجلس الكريم بصورة ما تبقى على جدول اعمال هذا المجلس امانة العمل تتطلب ان نضع الاخوة

بصورة ما تبقى من جدول الأعمال، لدى المجلس الآن (٥٥) قانون، مشروع قانون، قانون برغبة، اقتراحات بقوانين معروضة على المجلس توزع عليكم بكشف ليكون الجميع بصورة ما لدينا هذه النقطة الأولى وهناك قوانين طلبها المجلس وقدمتها الحكومة وجاءت بخطاب جلالة الملك ويرد المجلس على الخطاب، هناك قوانين لها صفة الاستعجال، هذا فقط لنظر المجلس الكريم وانتم أصحاب القرار فيها يلزم لهذا الموضوع هذه النقطة الأولى، النقطة الثانية موضوعات للنقاش استكمال البحث في قرار اللجنة الزراعية حول الواقع الزراعي في الأردن.

ثانياً: - تقرير لجنة التعيينات وقد صفي هذا الصباح واوردته على جدول أعمال الأحد القادم.

هناك جلسة خاصة طلبنا عقدها او نحدثنا مع سيادة رئيس الوزراء حول عقدها وحددنا يوم الجلسة، يوم الاثنين الماضي ولم تتم الجلسة، تحت هذا البند عدة موضوعات أُحيلت إلى جلسة خاصة والحكومة أعدت تقريراً حول هذا الموضوع ليُلقى في جلسة خاصة وهذا الأمر مطروح للمجلس الكريم يُختار موقفاً فيما تبقى من الزمن حتى لو كان جلسة مسائية اذا رأيتم ذلك، حقيقة يعني إخوان الموضوع نحن نطرح على المجلس الكريم ما لدينا وانتم أصحاب القرار في ذلك، نحن لسنا من غواة الأهمالك او التعب او الزيادة في العمل وانما نقول للمجلس الكريم هذا ما لديكم من أعمال وانتم أصحاب القرار فيه، هذه الموضوعات حقيقة نحن فقط للتذكير نقول أيضاً ان هذا المجلس ولايته تنتهي

بالشهر الحادي عشر القادم ويبقى المجلس ما لم يحل هو المجلس صاحب الولاية حتى بداية او نهاية شهر (١١) القادم وهذا جدول الأعمال الذي ذكرت على جدول أعمالنا هو ما هو امامكم الآن دستورياً حتى لو انتخب مجلس آخر في أي وقت من بقية هذا العام سيبقى محفوظ بالأدراج حتى تنتهي ولاية المجلس القديم او ان يحال الى المجلس هذه قضية بقي من ولايتي تسعة اشهر وهذه امانة عمل وامانة مسؤولية نضعكم فيها، والعمل في هذا المجلس عمل إلزامي وليس تطوعي على ضوء ما لدينا من قوائم بجدول الأعمال نشير إلى هذه الناحية فقط إشارة والمجلس الكريم هو صاحب القرار بأي شيء يتخذه ونحن على استعداد للالتزام بما يقرره المجلس، هذا ما لدي من ملاحظة وليس موضوع مطروح للنقاش وانما فقط للعلم، الأستاذ الأمين العام البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات:-

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب الدكتور يوسف الخصاصونه.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي النائب عبد المجيد الشريده.

٣- الردود على الاسئلة:

١- كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٧٠٤ تاريخ ١٩٩٣/٣/٨ جواباً على السؤال رقم (٥٩) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال موجه الى معالي وزير الاعلام.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، أرجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاعلام واجابني عليه خطياً خلال المدة القانونية.

تعلمون معاليكم ان التلفزيون مؤسسة محكومة بالدستور وبالقانون، يجب أن لا يعرض شيئاً يتناقض مع الاسلام دين الدولة، ومع مثل الامة العربية الاسلامية وقيمها واخلاقيها، واذا وقع شيء من ذلك فلا بد من عقوبة توقع على المخالف، فماذا تقولون في الحادثة التالية، وكيف تتصرفون؟ الحادثة: وعرض التلفزيون الاردني على القناة الاولى في العاشرة والنصف مساء في الاسبوع الماضي حلقة تدور أحداثها حول علمين من اعلام السلف الصالح هما مصعب بن عمير وزوجه عائشة بنت طلحة وقد قدمت المشرفة على الحلقة عن طريق الحوار بينها وبين عائشة المذكورة، وكان مما جاء فيه ان عائشة هذه كانت تقول بأن سحر جمالها يجعل زوجها وغيره ينفذ لها ما تقول، وأنه كانت لها علاقة مع والي مكة إلى درجة انها طلبت منه أن يؤجل صلاة الناس للعشاء عند زيارتها للكنبة حتى تطوف بلا مزاحمة، بالإضافة إلى ظهور عائشة بشكل غير عتيش وبزينة ظاهرة ملفتة للنظر، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

١٥/شعبان/١٤١٣هـ

١٩٩٣/٢/٧م

الدكتور احمد الكوفحي
نائب اريد

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم ٩١٩/١٧/١٦/٣٠
التاريخ ١٤١٣/٨/٣هـ
الموافق ١٩٩٣/٢/٢٢م

معالي وزير الاعلام
أبعث لمسايلكم صورة عن السؤال رقم (٥٩) تاريخ ١٩٩٣/٢/١٦، والمقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي.
رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.
واقبلوا الاحترام،،

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبد اللطيف عربيات

نسخة/ الى سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي.
نسخة/ الى سجل الاسئلة.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الاعلام
عمان - الاردن
الرقم ٧٤/١٦/٥
التاريخ ١٩٩٣/٣/٨
الموافق ١٤١٣/٩

معالي رئيس مجلس النواب
أشير الى كتابكم رقم ٩١٩/١٧/١٦/٣
المؤرخ ١٩٩٣/٢/٢٢ ومرفقه السؤال رقم (٥٩) المؤرخ ١٩٩٣/٢/١٦، والموجه من

سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي، حول أحد البرامج التي عرضها التلفزيون الأردني وتناول فيه سيرة شخصيتين من السلف الصالح.

١- لقد تبين أن عنوان هذا البرنامج هو (نساء في الذاكرة) وهو سلسلة حلقات أنتجها التلفزيون العراقي وأهديت لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون. ويتناول البرنامج حياة نساء عربيات شهيرات تناقلت سيرهن كتب التاريخ، وقد تم اجازة البرنامج من لجنة المراقبة في التلفزيون.

٢- ان الحلقة التي أشار اليها النائب المحترم تناولت فيها تناولت جانباً من سيرة السيدة عائشة بنت طلحة. وقصة طلبها من والي مكة تأخير صلاة العشاء حتى تطوف بالكعبة قصة واردة في كتب التاريخ. وقد جاء في الحلقة أن الوالي تم عزله بسبب فعلته تلك.

يبقى أن التاريخ وأحداثه مادة خلاف مستمر. وسواء صحت هذه الرواية أو لم تصح فإن العمل الدرامي المبني عليها، لا يسيء إلى الاسلام كدين، وإنما هو يتناول تاريخ بعض المسلمين، ويعكس صورة من صور الضعف البشري التي كانت تعترهم، فيخطئون - كما أخطأ والي مكة - فيعاقبون أو يستغفرون فيغفر الله لهم.

والسلف الصالح يظلون في زلالتهم وتزيتهم قدوة للأجيال التي تأتي من بعدهم. لذلك فإن الرواية تتحدث عن بشر لا تظلمهم عصمة الأنبياء. والبرنامج يظل على كل حال - برنامجاً مجتهداً قد يختلف الآراء والاندواق في

الحكم عليه. ولكن المهم في الأمر أنه لا ينطوي - في رأينا المتواضع - على إساءة للإسلام.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،

وزير الاعلام

عمود الشريف

معالي رئيس المجلس: استاذ احمد الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم.

اشكر الوزير على تلك الاجابة، ولكنني أورد عليها الملاحظات التالية:

١) ان بث التلفزيون العراقي للبرنامج «نساء في الذاكرة» ليس مبرراً لأخذه بقضية وقضيه على الاطلاق، بدليل عرضه على لجنة المراقبة في التلفزيون الأردني كما ورد في الاجابة.

٢) ان ما يتناسب مع عنوان الحلقة ومع البرنامج ككل، هو عرض ما يوضحها، لا ما يخدشها ويخفت نورها، فحق لو صحت الرواية التاريخية فيأمكن لجنة المراقبة ان تقصها، فكيف اذا كانت بعيدة الوقوع والتصديق، فعائشة تابعة لجيلية وابنة صحابي جليل من العشرة المبشرين بالجنة ومن السابقين الأولين في الاسلام، طلحة بن عبد الله رضي الله عنه، فهل يخطر على البال ان تظهر متبرجة بزينة، وبشكل ملفت للنظر، وانها تعلن بأن سحر جمالها يجعل زوجها واخرين يلبون لها ما تريد، وأنها ايضاً على علاقة غير شريفة مع والي مكة جعلته يؤخر صلاة العشاء ليفسح لها مجال الطواف بلا مزاحمة، وهل الطواف كعبادة يملك وال أو غيره ان يتدخل فيه منعاً في اوقات

معينة، يمضي فيها بكل ذلك بل كيف يخطر على البال ايضاً بأن زوجها مصعب بن الزبير رضي الله عنها يرضى منها بكل ذلك وهو تابعي جليل والده حواري رسول الله ﷺ ومن السابقين الاولين من العشرة المبشرين بالجنة، واما زوجها هي اساءة ذات النطاقين ابنة ابي بكر الصديق رضي الله عنهم جميعاً.

٣- وقول معاليكم أن هذا العرض لا يسيء إلى الاسلام، فإذا سلمنا بذلك، الا ترون انه يسيء إلى بيتين عريقين في الاسلام وكان المطلوب ان يتعد عن هذه الاساءة حذراً من ان يصيبنا بعض قوله تعالى «ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين امنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والاخرة والله يعلم وانتم لا تعلمون».

٤- ان التلفزيون يبتث للكسافة، وفي المشاهدين من يفقه القضية على الوجه الذي ذكره معاليكم من أن العصمة ليس الا للأنبياء وان غيرهم يذنبون فيستغفرون ويتوبون ويعزلون من عملهم، ولكن الكثيرين يقعون في الفتنة، ويعملونها مبرراً للسقوط بل مغربة به، وتشككهم في الصفحات المشرقة من تاريخ خير القرون والذين يلونهم، ولست أدري والله اين وجه المصلحة من عرض هذه اللقطة في الحلقة المشار اليها في السؤال.

٥) ألا ترون معي معالي الوزير أن المفروض ان تشطب تلك اللقطة واذا عرضت على الطريقة التي وضحتها معاليكم فيجب ان تسلط الاضواء على معاقبة والي مكة وان تعرض في الصورة التي عرضتم من ان العصمة ليست الا للأنبياء ولكن شيئاً من ذلك على الاطلاق لم

يقع.

٦) ألا ترون معاليكم ان الفرق بين معصية السر والعلانية قائمة بدين الله فالأولى معافاة، والثانية تحتاج إلى اصلاح وبيان مع التوبة قال تعالى: «الا الذين تابوا واصلحوا وابتغوا فاولئك اتوب عليهم وانا التواب الرحيم» وقوله ﷺ: (كل أمي معافي إلا المجاهرين) ويعد الا يكفي في نظر معاليكم ما ذكرته من مبررات فعلية وعقلية لإعادة النظر في المشرفين على لجنة المراقبة والمسؤولين عن عرض البرامج، وأن الأمر يتطلب معاقبتهم، وبخاصة وأن المواطنين يشكون كثيراً في الآونة الاخيرة من ظاهرة التفلت الاعلامي التي لم تكن بهذا الشكل فيما مضى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الأمين العام:

٢- كتاب معالي وزير الاعلام رقم (١٧٦) تاريخ ١٧/١/١٩٩٣، جواباً على السؤال رقم (١٥) المقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو توجيه السؤال التالي لمعالي وزير الاعلام بموجب النظام الداخلي.

السؤال :-

بتاريخ ١٢/٢٢/٩٢ عقد الناطق

هكذا من الله

الرسمي باسم حماس (حركة المقاومة الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية وحضرت المؤتمر وكالات الأنباء المحلية والأجنبية والمراسلون أسأل لماذا لم يحضر مندوب عن التلفزيون الأردني وعن الإذاعة الأردنية؟
مع فائق الاحترام.
٩٢/١٢/٢٣

النائب: عبد العزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ١٣/١٦/١٦/٣

التاريخ: ١٤١٣/٦/٩ هـ

الموافق ١٩٩٣/١/٢

معالي وزير الاعلام

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٥) تاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٨ والمقدم من سعادة النائب عبد العزيز جبر.

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف حريبات

نسخة: الى سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر.

نسخة: الى سجل الاسئلة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الاعلام

عمان - الاردن

الرقم ١٧٦/١٦/٥

التاريخ ١٩٩٣/١/١٧

الموافق ١٤١٣/٧

معالي رئيس مجلس النواب

أشير لكتابكم رقم ١٣/١٦/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٣/١/٢ ومرفقه السؤال رقم (١٥)

تاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٨ والمقدم من سعادة

النائب عبد العزيز جبر.

أرجو أن انقل لمعاليك بأن مؤسسة

الإذاعة والتلفزيون لا تغطي جميع النشاطات

الإخبارية في المملكة وهي محكومة بأولويات

وتوفر كوادر للتصوير. وهناك نشاطات كثيرة لا

يغطيها التلفزيون في المملكة بسبب نقص

الكوادر أو بسبب سلم الأولويات. كما وأنه من

منطلق السياسة التي يتبعها التلفزيون، كمؤسسة

إعلامية رسمية يتجنب الدخول كطرف بين

المنظمات الفلسطينية أو القيام بأي عمل يمكن

أن يفسر على أنه مع أو ضد إحدى هذه الفصائل

وذلك لأن المملكة تعترف بدولة فلسطين

وتمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي

ووحيد للشعب الفلسطيني.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

وزير الاعلام

محمود الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٨٩٦/١٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٣/٢/٢٠

الموافق

معالي وزير الاعلام

تحية طيبة، وبعد،

فأشير الى كتابي المدرج رقمهما وتاريخهما

في أدناه، ويرجى العلم أنني ما أزال بانتظار

إجابتيكم عن السؤالين الواردين فيها، لتمكنني

من إبلاغها الى مقدمي السؤالين، وذلك سنداً

لاحكام المادة (٨٥) من النظام الداخلي لمجلس

النواب.

مع فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف حريبات

رقم الكتاب تاريخه رقم السؤال

١٣/١٧/١٦/٣ ١٩٩٣/١/٢ سعادة النائب عبد العزيز جبر

١٥/١٧/١٦/٣ ١٩٩٣/١/٤ سعادة النائب عبد السلام فرجات

نسخة: سعادة النائب عبد العزيز جبر.

نسخة: سعادة النائب عبد السلام فرجات.

نسخة: مدير شؤون النواب.

نسخة: مدير مكتب رئيس مجلس النواب.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الاعلام

عمان - الاردن

الرقم ٥٥٥/١٦/٥

التاريخ ١٩٩٣/٢/٢٢

الموافق ١٤١٣/٩

معالي رئيس مجلس النواب

أشارة لكتابكم رقم ٨٩٦/١٧/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٠.

أرجو التفضل بالعلم بأنني كنت قد

أجبت على سؤال سعادة النائبين عبد العزيز جبر

وعبد السلام فرجات بموجب كتابي رقم

١٧٦/١٦/٥ تاريخ ١٩٩٣/١/١٧ ورقم

١٨٩/١٦/٥ تاريخ ١٩٩٣/١/١٨ (المرفق

لمعاليكم صورة عنها).

واقبلوا فائق الاحترام،،،

وزير الاعلام

محمود الشريف

معالي رئيس المجلس: الأستاذ عبد

العزيز جبر.

السيد عبد العزيز جبر: بسم الله الرحمن

الرحيم.

معالي الرئيس،

حضرات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر معالي وزير الاعلام على الاجابة

على سؤال حول عدم مشاركة الإذاعة

والتلفزيون الاردنيين في المؤتمر الصحفي الذي

عقدته ممثل حركة المقاومة الإسلامية حماس في

عمان بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٢. علماً بأنه قد

وجهت الدعوة لكلا المؤسسات بناءً على ذلك

أقول ان اجابة معالي على سؤال ذات شقين:

الشق الأول: فيه اعتذار مبرر لعدم

الحضور بسبب نقص الكوادر أو بسبب سلم

الأولويات ولعل معالي والأجهزة المعنية التابعة

له لا تعتبر قضية الجهاد على ارض فلسطين

والسعي لتحرير المقدسات من الأولويات التي

تهم شعبنا الأردني الأصل، بل يعتبر في نظرها

مباراة كرة قدم بين فريقين اهم من كل هذه

القضايا أما الشق الثاني: من الاجابة حين اشار

معالي ان السياسة التي يتبعها التلفزيون

كمؤسسة رسمية يتجنب الدخول كطرف بين

يوسف العظم.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

أرجو توجيه السؤال التالي بفروعه لمعالي

وزير الشباب المحترم

أ - منذ متى بدأ العمل لاقامة المدينة

الرياضية بمعان وكم كلف العمل بها حتى الان

وما هو المبلغ المرصود لانائها وماذا أنجز منها؟

ب - هل صرفت جميع المبالغ التي

خصصت في الموازنات المتتالية لصالح المدينة

الرياضية المذكورة أم أن موازنة احد الاعوام

السابقة حولت لصالح مدينة رياضية أخرى في

احدى المدن الاردنية . . ولماذا؟

ج - متى ينتهي العمل في هذه المدينة

لتنسقط النوادي في كل من معان والعقبة

والشوبك ووادي موسى وغيرها من المؤسسات

الرياضية في الجنوب لتصبح جاهزة لممارسة

الأنشطة الرياضية المختلفة فيها؟

مع خالص الشكر والتقدير.

يوسف العظم

عضو مجلس النواب

(عن محافظة معان)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٥٦٦/١٧/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٣/٢/٧

الموافق ١٤١٣/٨/١٥

معالي وزير الشباب

المنظمات الفلسطينية او القيام بأي عمل يمكن ان يفسر على انه مع او ضد احدى هذه الفصائل اقول جواباً على هذا الشق من الأجابه انه يتناقض تمام مع التبرير الأول. لأنه يفسر عدم الحضور بنقص الكوادر ومعنى ذلك انه لو كان الكادر كاملاً لحضر مثل هذا المؤتمر، اقول كذلك يا معالي الوزير لم يكن المؤتمر الصحفي ضد منظمة التحرير حتى تضع هذا السبب، وليست حركة المقاومة فصيل خارج عن ميثاق منظمة التحرير الذي ينص على تحرير فلسطين من النهر الى البحر ولكن هذه الحركة التي عقدت مؤتمرها في ١٢/٢٢، كان موجهاً ضد اليهود وسياسة الأبعاد وسياسة القمع التي يتبعها العدو الصهيوني ضد اهلنا في المحتل من ارضنا وهنا الخص ببيان المؤتمر الصحفي في النقاط الثلاث التالية:-

الهجمة الصهيونية الشرسة على شعبنا عملية الأبعاد الصهيونية لأبناء حركتنا.

ثالثاً: لقاء قيادة حماس مع قيادة منظمة التحرير كجزء من ايمان الحركة بضرورة العمل المشترك والتنسيق في كل ما يتعلق بصمود شعبنا وتعزيز كفاحه، (اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون).

وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٣- ككتاب معالي وزير الشباب رقم (١١٣٢) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٢، جواباً على السؤال رقم (٤٧) المقدم من معالي النائب السيد

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٤٧) تاريخ ١٩٩٣/٢/١ والمقدم من معالي النائب السيد يوسف العظم، رجاء الاطلاع والاجابة عليه خلال المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف حريبات

نسخة: الى معالي النائب يوسف العظم

نسخة: الى سجل الاستلة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الشباب

عمان

الرقم ١٣١٢/٧٠/١

التاريخ ١٤١٣/٩/١هـ

الموافق ١٩٩٣/٢/٢٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم

٥٦٦/١٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٣/٢/٧،

والمتضمن السؤال رقم (٤٧) تاريخ

١٩٩٣/٢/١، والمقدم من معالي النائب السيد

يوسف العظم.

ارجو ان ابين لمعاليكم بان العمل في مجمع

معان الرياضي قد بدأ في عام ١٩٨٥، وقد تم

العمل على النحو التالي:-

(١) في عام ١٩٨٥ تم انشاء سياج معدني

حول قطعة الارض التي سيقام عليها المجمع.

(٢) في عام ١٩٨٦ تمت معالجة ارضية

الملعب، حيث تم انشاء شبكة تصريف المياه

ووضع طبقات الفلتر اللازمة.

(٣) في عام ١٩٨٧ تم انشاء مضممار الجري.

(٤) في عام ١٩٨٨ كان من المقرر انشاء مدرجات للمتفرجين الا انه تم ايقاف العطاء نظراً لانخفاض سعر صرف الدينار الاردني وايقاف طرح جميع العطاءات.

(٥) خلال عامي ١٩٨٩، ١٩٩٠ تم انشاء مدرجات المتفرجين والمنصة الرئيسية بكلفة اجمالية مقدارها ١٠٠٠٠٠ دينار.

(٦) في عام ١٩٩١ تم تشطيب اسفل المدرجات وانشاء غرف الغيار والحمامات والمكاتب بكلفة اجمالية مقدارها ٨٠٠٠٠ دينار.

(٧) في عام ١٩٩٢ تمت احالة عطاء لانشاء مظهر معدنية وعطاء اخر لإنشاء خزان مياه وحفره امتصاصيه وبكلفة اجمالية للعطائين مقدارها ٥٥٠٠٠ دينار، والعمل في هذين المشروعين في مراحلها النهائية وسوف يتم استلامهما خلال فترة قصيرة.

(٨) في بداية هذا العام تمت إحالة عطاء لإنشاء درابزين حماية للمدرجات وقد باشر المتعهد العمل في المشروع.

(٩) هناك ثلاثة عطاءات خاصة بزراعة النجيل وتوريد كيبل كهربائي وانشاء ملاعب مكشوفة، تم طرحها اكثر من مرة ولم يتقدم لها العدد الكافي من المتعهدين نظراً لخصوصيتها وعدم وجود شركات مؤهلة لمثل هذه الاعمال وسوف يتم احوالها وتنفيذها خلال هذا العام ان شاء الله.

(١٠) ارجو ان ابين لمعاليكم بأن

هكذا من الأشهر

مخصصات المجمعات ترد للوزارة مجمعه دون توزيع ويتم توزيعها بحسب الأعمال المطلوبة في كل مجمع مع العلم بأن العمل في المجمعات يسير بشكل متوازي ولا يوجد مجمع متقدم على مجمع آخر.

واقبلوا فائق الاحترام،،،
وزير الشباب
الدكتور صالح ارشيدات
نسخة/ مدير الابنية والشاريع
معالي رئيس المجلس: الاستاذ يوسف العظم.
السيد يوسف العظم: اكتفي بأجابة معالي الوزير، شكراً.
معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه.
السيد الأمين العام:
٤. كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٢٧٣) تاريخ ١٣/٣/١٩٩٣ والمتضمن اعادة القانون المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٩، قانون رعاية المعوقين معدلاً.
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس الاعيان
الرقم م ق/٢٥/١٢٧٣
التاريخ ١٣/٣/١٩٩٣
الوافق ٢٠/٩/١٤١٣.
معالي رئيس مجلس النواب المحترم
اشارة لكتاب معاليكم رقم (٣٦٨) تاريخ ٢٦/١/١٩٩٣، المتضمن القانون المؤقت رقم (٣٩) من النظام الداخلي ان يناقش هذا القانون.

(٣٤) لسنة ١٩٨٩ قانون رعاية المعوقين.
قرر مجلس الاعيان في جلسته الثانية عشرة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١١/٣/١٩٩٣، الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٩، قانون رعاية المعوقين كما ورد من مجلس النواب مع اجراء التعديلات عليه.

أبعث لمعاليكم بالقانون كما عدله مجلس الاعيان لعرضه على مجلس النواب لاجراء المقتضى.

واقبلوا الاحترام.

رئيس مجلس الاعيان
أحمد اللوزي

نسخة: الى مدير شؤون مجلس الاعيان
نسخة: الى ملف لجنة التربية والتعليم
نسخة: الى ملف القانون.

معالي رئيس المجلس: يحال الى اللجنة القانونية، استاذ ورئيس اللجنة القانونية.

السيد سليم الزعبي رئيس اللجنة القانونية: شكراً معالي الرئيس، حقيقي بتصفع التعديلات التي وردت من قبل السادة الاعيان ومجلس الاعيان فيها عبارته عن وضع فلسفة المعوق في مادة لم ترى اللجنة القانونية في مجلس النواب ضروره لها، لكن وضع هذه الفلسفة في القانون لا يشكل خلاف جوهري مع السادة الاعيان، هناك ايضاً مواد تؤكد مسار هذا المجلس في ابلاء المعوقين رعاية وعناية خاصتين لذلك سيدي الرئيس اقترح وسنداً لأحكام المادة (٣٩) من النظام الداخلي ان يناقش هذا القانون.

في هذه الجلسة وخاصة واننا في نهايات عمل هذا المجلس او الدورة الحالية، اقترح ذلك سيدي الرئيس.
معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

موافقة.
الاستاذ مقرر اللجنة القانونية الأستاذ رئيس اللجنة القانونية اذا سمحت تعرضه على المجلس.
السيد رئيس اللجنة القانونية كمقرر:

التعديلات التي أدخلها

مجلس الاعيان على

القانون المؤقت رقم (٣٤)

لسنة ١٩٨٩

«قانون رعاية المعوقين»

المادة (١): موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة (٢): موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة (٣): قرر مجلس الاعيان إضافة مادة جديدة تحت رقم (٣) وهذا هو نصها:

المادة ٣-:

تنبثق فلسفة المملكة الأردنية الهاشمية تجاه المواطنين المعوقين من القيم العربية الاسلامية والدستور الأردني، والميثاق الوطني، وقوانين التربية والتعليم العالي والاعلان العالمي لحقوق الانسان، والاعلان الدولي للمعوقين، وتؤكد على المبادئ التالية:

- أ. حق المعوقين في الاندماج في الحياة العامة للمجتمع.
- ب. حق المعوقين في التربية والتعليم العالي كل حسب قدراته.
- ج. حق المعوقين في العمل الذي يتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم وحققهم في الرياضة والترويح.
- د. حق المعوقين في الوقاية الصحية والعلاج الطبي.
- هـ. حق المعوقين في بيئة مناسبة توفر لهم حرية الحركة والتنقل بأمن وسلامه.
- و. حق المعوقين في الحصول على الأدوات والأجهزة والمواد التي تساعدهم على التعلم والتدريب والحركة والتنقل.
- ز. حق ذوي الاعاقات المتعددة والحادة في التعليم والتدريب والتأهيل.
- ح. حق ذوي المعوقين المحتاجين في الاغاثة والخدمات المساندة.

ط. حق المعوقين في المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بهم.
الأمير متروك للمجلس لأقرار هذه المادة سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد رئيس اللجنة القانونية كمقرر:

المادة (٣): أصبحت برقم (٤)، قرر المجلس إعادة صياغتها على النحو التالي:

- تعمل الوزارة بالتعاون مع الوزارات والدوائر الحكومية وجميع الجهات ذات العلاقة برعاية وتعليم المعوقين على قيام هذه الجهات بتقديم خدماتهم وإبراجها لرعاية المعوقين بما في ذلك ما يلي:

أ - ١. توفر الوزارة التشخيص الاجتماعي اللازم لتحديد طبيعة الاعاقة وبيان درجتها.

٢. توفر الوزارة لذوي الاعاقات المتعددة والشديدة الخدمات الخاصة بالمعوقين في مجال الرعاية والعناية والاعانة والتدريب والخدمات الأسرية والتثقيفية.

٣. تشرف الوزارة على جميع المؤسسات والمراكز التي تعنى بتأهيل المعوقين ورعايتهم واثرائهم في القطاعين العام والخاص وترخص من قبلها.

ب - ١. توفر وزارة التربية والتعليم التشخيص التربوي اللازم لتحديد طبيعة الاعاقة وبيان درجتها.

٢. توفر وزارة التربية والتعليم التعليم الأساسي والثانوي بأنواعه للمعوقين حسب قدراتهم بما في ذلك توفير اغطات التربية لتشمل برامج التربية الخاصة.

٣. تعتبر كل مؤسسة تعليمية تعنى بتربية المعوقين وتعليمهم في القطاعين العام والخاص مدرسة تشرف عليها وزارة التربية والتعليم وترخص من قبلها.

ج - ١. تعمل وزارة التعليم العالي على قيام مؤسسات التعليم العالي الرسمية والأهلية بتوفير الفرص للمعوقين لممارسة حقهم في هذا التعليم كل حسب قدراته وإمكاناته.

٢. تعمل وزارة التعليم العالي على اعداد كوادر فنية مؤهلة للعمل مع مختلف فئات المعوقين.

د - توفر وزارة الصحة والخدمات الطبية، كل في مجال اختصاصها ما يلي:

١. الخدمات الوقائية والعلاجية والصحية والنفسية الخاصة بالمعوقين.

٢. خدمات التشخيص والتصنيف اللازمة لتحديد درجة اعاقة المعوق بالتعاون مع الوزارة.

٣. صرف بطاقات تأمين صحي مجاناً للمعوقين ومن يعملون من غير المقتدرين وغير المشمولين بأي نظام تأمين صحي آخر وفق أنظمة تصدر لهذه الغاية.

هـ - تقوم وزارة الاعلام من خلال أجهزتها المختلفة بالاهتمام بالمعوقين وإبراز أهمية دمجهم في المجتمع.

و - ١. توفر وزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني البرامج والخطط واجراءات التقييم الكفيلة بتحقيق التدريب المهني المناسب للمعوقين وتطوير قدراتهم وإيجاد فرص العمل اللائمة ودعم مشاريع المشاغل المحمية.

٢. تستخدم مؤسسات القطاع العام والخاص والشركات التي لا يقل عدد العاملين فيها عن (٢٥) ولا يزيد على (٥٠) عاملاً واحداً من المعوقين. وإذا زاد عدد العاملين في أي منها على (٥٠) عاملاً، تخصص ما لا تقل نسبته عن (٢٪) من عدد العاملين للمعوقين، على أن لا يتعارض نوع الاعاقة مع طبيعة العمل في المؤسسة.

ز - تعمل وزارة الشباب على توفير فرص الرياضة والترويح من ملاعب وقاعات وأدوات للشباب المعوقين بما يلبي حاجاتهم ويطور قدراتهم.

معالي رئيس المجلس: الشيخ عبد الباقي جمو.

السيد عبد الباقي جمو: واجراءات التقييم وليس التقييم، لا يجوز.

معالي رئيس المجلس: تصحيح لغوي، الشيخ عبد المنعم ابو زنت.

السيد عبد المنعم ابو زنت: شكراً معالي الرئيس، فقرة (٢) صفحة (٥) تستخدم مؤسسات القطاع العام والخاص والشركات التي

لا يقل عدد العاملين فيها عن كذا واحد من المعوقين فأرى لفظ تستخدم فيه مس لمشاعر اخواننا المعاقين حسبهم مصيبتهم في الاعاقة فأقترح تسديد استبدال تستخدم تشغل او تعين.

معالي رئيس المجلس: استاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: شكراً معالي الرئيس، في (ز) تعمل وزارة الشباب يعني عى

هكذا من أهل

مجلس الأعيان ولذلك ارجو اقراره كما ورد من المجلس تيسيراً لوقت المجلس خاصة واننا امام قانون اخر قد يستغرق وقت طويل وهو قانون نقابة المعلمين سيدي الرئيس. شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً. هل يوافق المجلس الكريم على المادة كما جاءت في مجلس الاعيان؟

موافقة.

السيد رئيس اللجنة كمقرر: المادة (٤): قرر المجلس حذفها لأن أحكامها قد وردت في أحكام المادة (٤) السابقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد عبد الباقي جو: ولا في الحديث كلمة قيمة الا تعيين قيم اما التقويم فهو الأصل.

معالي رئيس المجلس: على كل حال فيها وجهة نظر الشيخ عبد الباقي. شكراً.

فيها وجهة نظر الشيخ عبد الباقي تقويم وتقييم لما معاني اخرى، تفضل استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة كمقرر: المادة (٦): موافقة عليها كما وردت من مجلس النواب مع اجراء التعديل التالي:

أ: الموافقة على البنود (٢، ٣، ٤، ٥) من الفقرة (أ) منها كما وردت بالقانون المؤقت.

ب. قرر المجلس اضافة بند جديد تحت رقم (١٥) للفقرة (أ) منها:

١٥- يمثل عن الجامعة الأردنية يسميه رئيس الجامعة / عضواً.

وحيد لوحده على وزارة الشباب لأن هناك في قطاع خاص ونوادي خاصة تتعامل مع الاعاقة ولها نوادي ومؤسسات وجمعيات يا ريت ان تكون وزارة الشباب والنوادي والقطاع الخاص على توفير فرص الرياضية والترويع من ملاعب وقاعات اضافة القطاع الخاص وكونه خاضع اصلاً لوزارة الشباب كل انواع الرياضه ان تكون النوادي والقطاع الخاص توفر ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: سيدي الرئيس حقيقي انا اقترح على زملائي ان لا نقف طويلاً عند بعض التصحيحات البسيطة لاننا ننتج اعتقد محاولة اقرار هذا القانون كما ورد فيها يتعلق بما اثاره سماحة الاستاذ الشيخ عبد الباقي جو فيها يتعلق بأجراءات التقييم اعتقد ان مجلس الاعيان قصدوا كلمة التقييم يعني يقيموا ما تم بشأن الموسيقين لكي يستفيدوا من ذلك في المستقبل وفي برامجهم. في موضوع ما اشار به سماحة الاستاذ ابو زنت تستخدم حقيقة كلمة ليست شاذة وبخاصة نحن عندنا ديوان الخدمة المدنية اسمه حتى كلها كلنا مستخدمين في هذا البلد حقيقة فلذلك ما في مشكلة على هذه القضية اقترح على الزملاء اقرار المادة كما جاءت من الاعيان، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس. رغم فقط ان اذكر بما ذكره رئيس اللجنة القانونية من ان هذا القانون معاد من

هكذا من المأهول

تختلف الوزارات.

٢. اقتراح برغبة رقم (٤٨) تاريخ ١٣/٣/١٩٩٣، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الأزايدى، بشأن اضافة جناح جديد الى مدرسة الفيحاء الأساسية للذكور.

٣. اقتراح برغبة رقم (٤٩) تاريخ ١٣/٣/١٩٩٣، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الأزايدى، بشأن الاهتمام بالاثار الاسلامية في لواء مادبا وقضاء ذيبان.

٤. اقتراح برغبة رقم (٥٠) تاريخ ١٣/٣/١٩٩٣، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الأزايدى، بشأن المباشرة بعمل المخازن التابعة لوزارة التموين في مدينة مادبا.

٥. اقتراح برغبة رقم (٥١) تاريخ ١٣/٣/١٩٩٣، مقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ علاوي، بشأن الزام جميع العاملين والعاملات في الاذاعة والتلفزيون باستعمال اللغة العربية الفصحى.

٦. اقتراح برغبة رقم (٥٢) تاريخ ١٣/٣/١٩٩٣، مقدم من (٣٣) نائباً، بشأن ازالة الشيوخ في الأراضي الزراعية فيما دون المشردومات.

٧. اقتراح برغبة رقم (٥٣) تاريخ ١٣/٣/١٩٩٣، مقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم أبوزنت، بشأن وضع تسعيرة حكومية للمكاملة الهاشمية لدى القطاع الخاص، بحيث لا تتجاوز خمسين فلساً للثلاث دقائق.

٨. اقتراح برغبة رقم (٥٤) تاريخ ١٣/٣/١٩٩٣، مقدم من سعادة النائب الشيخ

ج. الفقرة (هـ)، قرر المجلس اضافة العبارة التالية (وكلمها دعت الحاجة لذلك) بعد عبارة (كل ثلاثة أشهر على الأقل).

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد رئيس اللجنة كمقرر: المادة (٩): قرر المجلس حذفها لان أحكامها قد وردت بأحكام المادة (٤).

وهذا صحيح سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد رئيس اللجنة كمقرر: المادة (١٠): قرر المجلس الموافقة عليها مع حذف كلمة (الوزير) الواردة بالفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (عن الجهات المعنية).

معالي رئيس المجلس: موافقة.

القانون بمجمله مع تعديلات مجلس الاعيان هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة. وشكراً لكم.

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه، اذا سمح لي الاخوان الاقتراحات وحسب النظام الداخلي تحول الى اللجنة الادارية، فهل ترون تحويلها الى اللجنة الادارية والاقتراحات الواردة هنا (١٧) اقتراح تحول الى اللجنة الادارية حسب النظام الداخلي. وشكراً.

السيد الأمين العام:

٥. الاقتراحات برغبة:-

١. اقتراح برغبة رقم (٤٧) تاريخ ١٣/٣/١٩٩٣، مقدم من (٢٦) نائباً، بشأن اعطاء المهندسين الزراعيين العاملين في حقل التدريس العلالة المقررة أسوة بزملائهم في

دينارا في الشهر.

١٥. اقتراح برغبة رقم (٦١) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الأزايذة، بشأن أحداث مركز صحي في قرية العريش / لواء مادبا.
١٦. اقتراح برغبة رقم (٦٢) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب الشيخ فيصل الجازي، بشأن بناء مدرسة للبنين في قرية الجرباء في محافظة معان.
١٧. اقتراح برغبة رقم (٦٣) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الأزايذة، بشأن زيادة الخطوط الهاتفية لقرية غرناطة / لواء مادبا.

* وهذا هو نص الاقتراحات التي أحالها المجلس إلى اللجنة الإدارية *

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب الأكرم
تحية طيبة واحتراماً،
نرجو إحالة المدرج تالياً لدراسته وتقديم التوصية اللازمة مع الاحترام
الاقتراح

قرر مجلس الوزراء منح المهندسين الزراعيين علاوة فنية قدرها ٦٠٪ من الراتب الاساسي، وقد تم تطبيق هذه العلاوة على كافة المهندسين الزراعيين الذين يعملون في الحكومة وفي مختلف وزاراتها ودوائرها الا العاملين في حقل التدريس بوزارة التربية والتعليم ونقترح اعطاء هؤلاء المهندسين العلاوة المقررة اسوة بزملائهم في مختلف الوزارات.

النائب
عبد الكريم الدغمي

عبد المنعم أبو زنت، بشأن فتح مدخل ووضع اشارة ضوئية لاسكان المعلمين / شرقي مصنع البيسي.

٩. اقتراح برغبة رقم (٥٥) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم أبو زنت، بشأن شمولية التأمين الصحي لانباء الموظفين ان لم يكن لهم تأمين صحي من خلال الابات.
١٠. اقتراح برغبة رقم (٥٦) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ علاوي، بشأن اعادة طريق جسر الياودة - مادبا بمسرين.

١١. اقتراح برغبة رقم (٥٧) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ علاوي، بشأن اصلاح الشوارع في مدينة مادبا.

١٢. اقتراح برغبة رقم (٥٨) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب حمزة منصور، بشأن افساح المجال أمام العسكريين المتقاعدين للاستفادة من صندوق الاسكان العسكري.

١٣. اقتراح برغبة رقم (٥٩) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد، بشأن دراسة احوال البيوت الواقعة في قرية العدسية واعادة تقدير الضرر الحاصل من الانهيارات والتصدع.

١٤. اقتراح برغبة رقم (٦١) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٣، مقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي، بشأن أن يتم رفع مكافأة رئيس المجلس القروي من (ثلاثين إلى ستين)

السياحة والآثار مع الاحترام.

الاقتراح:

أرجو الاهتمام بالآثار الاسلامية في لواء مادبا وقضاء ذبيان حيث ان الوزارة مهمة جدا بالآثار الرومانية والبيزنطية ونريد من معالي الوزير العناية التامة بالآثار والرموز والمساجد والحفريات والاواني والكتابات والتي تبرز معالم الحضارة الاسلامية وتشكل دليلاً مادياً على عظمتها وتميزها.

وتفضلوا قبول فائق الاحترام

نائب مادبا

محمد الأزايذة

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣ رمضان ١٤١٣ هـ

٦ اذار ١٩٩٣ م

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم
الموضوع / اقتراح برغبة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد
أرجو التكرم برفع الاقتراح التالي لمعالي وزير التعميم والاجابة عليها ضمن المدة القانونية.

الاقتراح:

أرجو ان تبدأ المباشرة بعمل المخازن التابعة لوزارتكم الموقرة في مدينة مادبا وذلك لتخزين المواد الغذائية المدعومة وغير المدعومة حيث ان استلامها من المدينة يؤدي الى تسهيل تقديم الخدمة للمواطنين ويوفر جهداً وما لا على الحكومة وعلى التجار وعلى المواطنين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب مادبا

محمد الأزايذة

بسم الله الرحمن الرحيم
١٣ رمضان ١٤١٣ هـ
٦ اذار ١٩٩٣ م

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

الموضوع / اقتراح برغبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:
أرجو توجيه الاقتراح التالي لمعالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.
الاقتراح:

أرجو من معاليكم اجراء ما يلزم لاضافة جناح جديد الى مدرسة الفيحاء الاساسية للذكور حيث انها بحاجة ماسة للاضافة وان عدد الغرف الموجودة لا تكفي الطلاب، علاوة على حاجة المدرسة الى غرف مكتبية ومختبر وغرف للنشاطات الفنية والرياضية.

راجيا أخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار.

مع الاحترام والتقدير.

نائب مادبا

محمد الأزايذة

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣ رمضان ١٤١٣ هـ

٦ اذار ١٩٩٣ م

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

الموضوع / اقتراح برغبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

وبعد:

أرجو توجيه الاقتراح التالي لمعالي وزير

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموضوع: إقتراح برغبة الى معالي وزير
الأعلام

كم يصاب المواطن الأردني بالغثيان وهو
يستمتع الى البرامج سواء في الأذاعة او التلفزيون
وخاصة فيما يتعلق بالنقاط التالية:-

١ - كثرة الأخطاء اللغوية، وهذا يدل على غياب
الأسس والمعايير وخاصة فيما يتعلق بسلامة
اللغة وهي امر اساسي، والأذاعة والتلفاز
صورة البلد وصوته والمعب عن توجهاته
بلغته الرسمية.

٢ - استعمال اللغة العامية واللهجة الخاصة
لكل مذياع او مذيعة وخاصة فيما يتعلق
بالسيدات والأنسات العاملات في المؤسسة
الاعلامية، بعدم نطق الحرف العربي كما
يجب ان يلفظ وليس بالاسلوب العامي
المستعمل في البيت او مع البيئة الخاصة.

لذا اقترح الزام جميع العاملين والعاملات
في الاذاعة والتلفاز باستعمال اللغة العربية
الفصحى وباللفظ الحقيقي لكل حرف،
وكذلك إعادة النظر فيما يقدمون البرامج
ومراقبة ادائهم للتأكد من سلامة لغتهم
ونطقهم.

واقبلوا احترامي

١٤ / رمضان / ١٤١٣ هـ

٧ / آذار ١٩٩٣ م

النائب

عبدالحفيظ علاوي

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

الموضوع إقتراح برغبة لإزالة الشيوخ في
الاراضي الزراعية فيما دون العشر دومات.

ارجو التكرم باحالة اقتراحي الى سيادة
رئيس الوزراء للتفضل باجراء ما يلزم وذلك
للاسباب التالية:

أولاً: ان مثل هذا الاقتراح قد حول الى
الحكومات السابقة ولم تبت به وقد وقع عليه اكثر
من عشرة نواب.

ثانياً: ان الشيوخ في الاراضي الزراعية
مدعاة لاهمالها لان مصيرها موزع بين عدة
مالكين ولكل رغبته وجهده مما يسبب الخلاف
فيما بينهم لاختلاف توجهاتهم فيما يزرعون وكيف
يخدمون ارضهم مما يعود على الارض غالباً بعدم
الاهتمام واللامبالاة.

ثالثاً: ان تحديد ملكية المالك يجعله اكثر
اهتماماً واكثر نشاطاً لاستغلال ارضه والاستفادة
منها بأكبر قدر ممكن مما يخلق التنافس الشريف
بين الشركاء المتجاورين.

رابعاً: ان بقاء شيوخ الارض يسبب
للمشاكل بين الشركاء وخاصة بين الورثة فيما
بعد. والرغبة في تحديد الملكية عامة بين افراد
الشعب مالكي الاراضي.

خامساً: ان الخشية من تفتت الارض
الزراعية غير وارد فيما اذا عرف كل فرد حدوده
ويمكن للدولة وضع قوانين صارمة لا تسمح
باستغلال الارض الزراعية لغرض موضوع الزراعة

عليكم.

اخوكم النائب
عبدالمعظم ابو زنت
١٤ من رمضان المبارك ١٤١٣ هـ
١٩٩٣/٣/٧ م
بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الاخ الفاضل رئيس مجلس النواب
المحترم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اما
بعد:

فأتقدم باقتراح برغبة
فيما يلي:

على طريق الزرقاء - الاوتستراد - يوجد
اسكان المعلمين شرقي مصنع البيسي، وقد
حدثت عدة وفيات بسبب عدم وجود اشارة
ضوئية. وبلغت الوفيات خلال اربع سنوات
عشر وفيات. لذلك اقترح فتح مدخل لذلك
الاسكان واشارة ضوئية حفاظاً على ارواح
المواطنين، وشكراً لمعاليكم، والسلام عليكم.

اخوكم النائب
عبدالمعظم ابو زنت
١٤ من رمضان المبارك ١٤١٣ هـ
١٩٩٣/٣/٧ م
بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الاخ الفاضل رئيس مجلس النواب
المحترم.
السلام عليكم اما بعد:

فيوجد في مؤسسات الدولة الالاف من
اخواتنا الموظفات لم يشمل تأمينهن الصحي
الابناء.

لذلك: اقترح شمولية التأمين الصحي

وبهذا لا يبقى مبرر للخوف من تحديد الملكية.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
النواب الذين يوافقون على ازالة الشيوخ
في الاراضي الزراعية فيما دون العشرة من
الدومات والمطلوب تحديد ملكية كل فرد من
حيث الموقع في الارض المشاع.

ملحوظة: عدد النواب الموقعين ٣٣ مع
ان البعض لم يصلهم الاقتراح.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الاخ الفاضل رئيس مجلس النواب
المحترم.
السلام عليكم اما بعد:

فأتقدم بإقتراح برغبة فيما يلي:

ان المكالمات الهاتفية من المحلات
التجارية وغيرها في الشارع العام لدى القطاع
الخاص. اصبحت عبثاً ثقيلاً على المواطن
المضطرب للمكالمات. حيث اصبحت التسعيرة
- عروفا - مائة فلس لمدة ثلاث دقائق.

لاجل حسم ذلك الاستغلال: اقترح
وضع تسعيرة حكومية للمكالمات الهاتفية لدى
القطاع الخاص، بحيث لا تتجاوز خمسين فلساً
لثلاث دقائق، وشكراً لمعاليكم. والسلام

لابنائهم ان لم يكن لهم تأمين صحي من خلال الاباء. وبذلك يتحقق العدل بين الموظفين والموظفات. وشكرا لمعاليتكم، والسلام عليكم.

اخوكم عبدالمنعم ابوزنظ
١٤ من رمضان المبارك ١٤١٣ هـ

١٩٩٣/٣/٧

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: اقتراح برغبة الى وزارة الاشغال العامة.

امل اتخاذ قرار حول اقتراحي التالي نظرا لاهميته، والاقتراح يتلخص فيما يلي:
لا ينكر احد كثافة السير على خط عمان مادبا الشرقي خاصة وانه يخدم مطار الملكة علياء، والخط من جسر البادية الى مادبا لا يصلح للسير عليه نظرا لعدم صلاحيته وكذلك بحاجة ماسة الى ان يكون مسريين وخاصة وانه يتغذى من خطوط فرعية من كل الجهات، لذا اطلب باعادة انشاء الجزء المذكور وبالسرية الممكنة.

واقبلوا احترامي

النائب / عبدالحفيظ علاوي البريزات
١٣ رمضان ١٤١٣ هـ

٧ اذار ١٩٩٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: شوارع مدينة مادبا
امل توجيه الاقتراح التالي:

(اقتراح برغبة)

الى معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة، للطلب من السيد رئيس بلدية مادبا بالعمل على خلطة اسفلتية لكل الشوارع غير الصالحة في المدينة والتي تشكل ٨٠٪ اذ ليس هناك شارع يخلو من مطبات فيما خلا شوارع معينة في دائرة ضيقة في المدينة، اما بقية شوارع المدينة فكما قلت انها تسبب الاضرار الكبيرة للسيارات ونستغرب عدم قيام البلدية بالكشف على هذه الشوارع واصلاحها، علما بان هناك مطبات وحفر كبيرة منذ فترة طويلة جدا.

لذا نقترح الطلب الى رئيس بلدية مادبا واعضاء المجلس البلدي باصلاح تلك الشوارع وبالسرية الممكنة.

واقبلوا احترامي

النائب

عبدالحفيظ علاوي
١٤ رمضان ١٤١٣ هـ

٧ اذار ١٩٩٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤ رمضان ١٤١٣ هـ

٧ اذار ١٩٩٣ م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع / اقتراح برغبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فبناء على مراجعات من الكثيرين من العسكريين المتقاعدين الذين خدموا وطهم فترة طويلة وفي ظروف صعبة ووجدوا انفسهم بعد ذلك بلا بيوت تاونهم فاني اطلب بالساح المجال امامهم للاستفادة من صندوق الاسكان

زيادة وانها لا تكفي لرئيس المجلس القروي ليقدم بها ضيافة لاي زائر للمجلس او مسؤول او لجنة تأتي الى قريته. .

الاقتراح

ان يتم رفع مكافأة رئيس المجلس القروي من ثلاثين الى ستين دينارا في الشهر، علما ان هذه الزيادة لا تكلف الخزينة شيئا، ويتم دفعها من موازنة المجلس السنوية المستقلة. مقدماً الاحترام.

نائب المرق

عبدالكريم الدغمي
٩٣/٣/٨

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
سلام الله عليكم وبعد،

ارجو توجيه الاقتراح التالي الى معالي وزير الصحة مع الاحترام.

النائب

محمد الازايدة
١٩٩٣/٣/٨

معالي وزير الصحة المحترم

سلام الله عليكم وبعد:

ارجو الموافقة على احداث مركز صحي في

قرية العريش في لواء مادبا حيث ان الارض متوفرة ووافق عليها معالي وزير الزراعة وتخصيصها لهذا الامر ومساحتها دوتين من قطعة رقم ٩ حوض ٩ من اراضي قرية العريش. . والناس بحاجة ماسة لهذه الخدمة حيث ان قريتهم بعيدة عن مدينة مادبا ويتحملون جهدا

العسكري وهم على استعداد لدفع الاقساط اللازمة لاكتساب حق العضوية في هذا الصندوق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

اخوكم

همزة منصور

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

نتج عن اعمال وزارة الاشغال العامة في طريق ناعور / البحر الميت ان حدثت انهيارات وتصدع في البيوت الواقعة في قرية العدسية. ولقد رأيت بنفسي شقوقا كبيرة في بعض البيوت. وقد قدرت وزارة الاشغال الضرر الناتج بـ ١٠٪.

اني اطلب بدراسة احوال هذه البيوت واعادة تقدير الضرر الحاصل، لان بعض هذه البيوت يشكل خطرا على السلامة العامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب همام سعيد

١٩٩٣/٣/٨

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اقتراح برغبة

تحية طيبة واحتراما،

حيث قامت الحكومة مشكورة برفع رواتب رؤساء المجالس البلدية في العام الماضي، فان رواتب رؤساء المجالس القروية و / أو المكافأة المقررة لهم للضيافة وقدرها ثلاثون دينارا شهريا فقط، فانها لم تشملها اية

ماليا وجسميا في مراجعة المركز الصحي في المدينة .. راجيا معاليكم الموافقة للاهمية القصوى.

مع الاحترام

النائب

محمد الازايذة

١٩٩٣/٣/٨

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع : اقتراح برغبة

اقترح باحالة الاقتراح التالي الى الحكومة :

بناء مدرسة للبنين في قرية الجرباء في محافظة معان علما بان المواطنين تبرعوا بـ (٨٠) دونم لهذه الغاية راجيا النظر في هذا الاقتراح بكل جدية واهتمام لما فيه من منفعة لاهالي قرية الجرباء في محافظة معان.

واقبلوا فائق الاحترام

النائب

فيصل الجازي

الثلاثاء ١٩٩٣/٣/٩

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

سلام الله عليكم وبعد،

فاني لارجو توجيه الاقتراح التالي الى

معالي وزير المواصلات والبريد

مع الاحترام

النائب

محمد الازايذة

١٩٩٣/٣/٨

معالي وزير البريد والمواصلات المحترم
سلام الله عليكم وبعد:

فاني اقترح عليكم زيادة الخطوط الهاتفية لقرية غرناطة لواء مادبا حيث انها بحاجة للغاية للهواتف بسبب زيادة عدد السكان وهناك قرى اقل سكانا وفيها خطوط هاتفية وخدمة اتصالات اكثر منها بكثير راجيا زيادة الهواتف وربطها بالخدمة الالية .. مع الاحترام والتقدير.

النائب

محمد الازايذة

١٩٩٣/٣/٨

معالي رئيس المجلس : البند الذي يليه
السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٦. قرارات اللجان :

١. قرار اللجنة الادارية رقم (١١)

تاريخ ١٩٩٣/٣/٩ والمتضمن

الاقتراح برغبة رقم (١٧) حول جمع السلاح من المواطنين.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ مقرر اللجنة الادارية.

السيد فؤاد الخلفات مقرر اللجنة الادارية:

قرار رقم (١١)

اجتمعت اللجنة الادارية بكامل اعضائها

اجتماعين منفصلين مع الحكومة بشأن مناقشة

التعليمات الاخيرة والصادرة عن وزارة الداخلية

بشأن تنظيم قانون الاسلحة والذخائر رقم ٣٤

لسنة ١٩٥٢. والتعديلات التي طرأت عليه وقد

للاستجابة للقوانين والتشريعات النافذة والتي تنظم حياة السلاح بعيدا عن اية مخالفات وتجاوزات لهذه التشريعات، وقد كان يكفي استشارة مثل هذا الوعي كمرحلة اولية لضبط حياة السلاح.

٢ - ان التعليمات الاخيرة الصادرة عن وزارة الداخلية هو حق للحكومة يمكن ان تستعمله بعيدا عن اي تعسف في استعمال هذا الحق.

٣ - المصلحة العامة بتعبيرها المطلق لا يكفي ما يبرر صدور مثل هذه التعليمات، وان الامر مرهون بالمعايير الموضوعية.

٤ - ترى اللجنة ان القيود على الحقوق يسمح بها في الحالات التالية:

أ - عندما تدعو المبررات لذلك وعلى رأسها ان يكون هذا المبرر منصوص عليه في القانون.

ب - اذا كان هناك امر تقديري تقتضيه الحاجة الاجتماعية الملحة في ظروف معينة او هناك مصلحة مقصود رعايتها.

ج - اي سبب من الاسباب يتعلق بحماية الوطن والمواطن من متعلق ان الامن نتيجة لا سبب بعينه.

٥ - ترى اللجنة من الطبيعي تفعيل القوانين الامنية شأنها شأن اي قانون او تشريع اخر نافذ في مرحلة بدأ البلد تجدد بها سياسيا وفي جميع الاتجاهات وفق تعددية مقبولة ومنضبطة واثناء الحوار الايجابي ظهر نقاط اتفاق يمكن اجمالها بالاتي:

١ - السماح بترخيص المسدس اقتناء.

حضر الاجتماع الاول عن الحكومة سيادة رئيس الوزراء ومعالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم ومعالي وزير الداخلية وعطوفة مدير المخابرات العامة وعطوفة مدير الامن العام. وحضر الاجتماع الثاني الذين حضروا الاجتماع الاول باستثناء عطوفة مدير المخابرات العامة وقد ابنت الحكومة بعض الاسباب الموجبة لمثل هذه التعليمات والتمثلة بـ :

١ - حق الحكومة في تنظيم حياة السلاح وفق ما يحولها اياه القانون.

٢ - حماية المواطن من مخاطر تجارة السلاح والتهريب.

٣ - تفويت الفرصة على اية جهة خارجية لها مصلحة بعدم استقرار البلد وخاصة ان الاردن يبني نفسه في هذه المرحلة وفق معايير الديمقراطية والحرية.

٤ - الاخذ بمبدأ الوقاية قبل العلاج من خلال منطى القياس والاستقرار والمقارنة للتجربة الامنية لبعض الدول المجاورة مما يتطلب الاحتراز والحيطه.

٥ - حياة السلاح لا يكفي وحده ان يكون المواطن قادرا ان يدافع عن نفسه وعن الوطن، ما لم يكن المواطن مدريا تدريبا يؤهله من الناحية الفنية والادارية والانضباطية على حياة هذا السلاح.

٦ - تقليص مساحة دائرة التجاوزات الخاطئة لاستعمال السلاح بحيث تبقى محصورة في حدها الادنى.

وعند استعراض اللجنة الادارية لهذه الاسباب ابنت وجهة النظر المتمثلة بـ :

١ - المواطن الاردني يملك من الوعي ما يكفي

- ٢ - السماح بترخيص بنادق الصيد.
- ٣ - في المناطق النائية السماح بترخيص السلاح الآلي لاشخاص بأعيانهم لغايات الضرورة البيئية والمعيشية.
- ٤ - اعطاء مهلة شهرين لغايات تسليم السلاح الآلي في حالة عدم الموافقة على الترخيص او الاستمرار بالاقتناء.
- ٥ - دفع قيمة السلاح الآلي في حالة تسليمه للحكومة وفق تعليمات تصدر بهذا الخصوص.
- ٦ - تفعيل قانون الجيش الشعبي والعمل به.
- ٧ - تفعيل القوانين والتشريعات النافذة وخاصة تلك التي تضبط الممارسات الخاطئة لاستعمال السلاح وحيازته.
- بعد ذلك ترى اللجنة:
- اعطاء الحكومة فرصة لتنظيم نفسها في هذا القطاع بدون اي تعسف في استعمال حقها القانوني.
- وقد خالف هذا القرار سعادة النائب السيد داود قوجن.
- امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
- اللجنة الادارية
لمجلس النواب
- بسم الله الرحمن الرحيم
- غالبه لرأي الاغلبية المحترمة في اللجنة الادارية
- لا شك ان اي اجراء يتخذ بشأن السلاح الآلي له ايجابياته وسلبياته. الا اننا اذا نظرنا الى الظروف المحيطة بنا وخاصة ما يجري على ارض

فلسطين والصومال والبوسنة وغيرها، ندرك اهمية السلاح الآلي، وندرك انه لا يجوز تجريد الشعب من السلاح بأي حجة، في هذا الظرف الصعب، وخاصة اذا علمنا ان حكومة اليهود تسلح كل قادر على حل السلاح من ذكر او انثى وكلنا يعلم ان مقاومة اليهود في قطاع غزة بدأت منذ الايام الاولى، بينما تأخرت المقاومة في الضفة الغربية وذلك لعدم وجود السلاح بأيدي الناس.

هذا وتركز الجهات الامنية على سوء استعمال السلاح المرخص، وقد يكون هذا صحيحا، الا ان العلاج لا يكون بمنع الترخيص او منع اقتناء السلاح الذي يساء استعماله، واذا اردنا ان نطبق هذا المبدأ قد نصل الى منع اقتناء الشاكوش والسكين... و... والمما يكون العلاج في الحزم بمعاينة اي انسان كان مركزه اذا اساء استعمال السلاح في المناسبات وغيرها وذلك بتشديد العقوبة مع مصادرة السلاح وتفعيل قانون حيازة السلاح.

ومع ذلك دعونا ننظر الى الموضوع من الزاوية الامنية البحتة البست المصلحة في ان تعرف الحكومة عدد الاسلحة وانواعها واماكنها؟ وهل يتسنى ذلك الا اذا سمحت الحكومة بترخيص السلاح، والحقيقة فان السلاح المرخص هو في متناول يد الحكومة على عكس السلاح غير المرخص حيث سيحرص الناس على اخفائه بكافة الوسائل. والدليل على ذلك ما نؤكدته المعلومات بان الاسلحة الآلية المرخصة في السابق بالآلاف، بينما الاسلحة الآلية التي تم تسليمها حسب تعليمات وزارة الداخلية خلال

الاشهر الاخيرة لا تتجاوز المئات وربما العشرات.

ومن العجيب ان يرد في تقرير اللجنة الادارية «السماح بترخيص السلاح الآلي لاشخاص بأعيانهم لغايات الضرورة البيئية والمعيشية» بحجة المناطق النائية! ان مثل هذا الاجراء ان تم سيفسر تفسيراً خاطئاً ويؤدي بالتالي الى زعزعة الصف الداخلي في البيت الاردني الواحد، بدلا من تمكين الوحدة وتعزيز الثقة بين ابناء الاسرة الواحدة.

لذلك اقترح على المجلس الكريم مطالبة الحكومة بما يلي:

- ١ - دفع قيمة السلاح الآلي لمن لا يريد الترخيص في حالة تسليمه وفق تعليمات تصدرها الحكومة.
- ٢ - السماح بترخيص قطعة واحدة من السلاح الآلي الفردي للشخص الواحد.
- ٣ - عقد فترة تسليم او ترخيص السلاح لنهاية شهر ايار ١٩٩٣.
- ٤ - تفعيل قانون الجيش الشعبي وتعميمه بحيث يشمل كافة المناطق.

داود قوجن
معالي رئيس المجلس: شكرا، اقتراحات اللجنة الادارية معروضة على المجلس الكريم، الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد احمد الحاج: شكرا معالي الرئيس، هذا الموضوع لاشك انه موضوع حساس وهو موضوع يتعلق بأمن الوطن من جهة وبأمن المواطن من جهة اخرى واعني بذلك انه سيف ذو حدين فاقتناء السلاح وتوفر السلاح

الآلي بيد المواطنين يتعلق بأمن الوطن امام اي عدوان خارجي، لان المواطنين عندئذ يكونون رديفا للقوات المسلحة الاردنية الباسلة وهو في المقابل يتعلق بأمن المواطن اذا ما صار يستخدم في حالات العبث والتسلية وفي الاعراس وما الى ذلك لكننا ونحن نناقش هذه القضية الحساسة لا بد ان نضع انفسنا امام قضايا رئيسية ومهمة اولها ان الاردن دولة مواجهة مع العدو الصهيوني ولا نغتر بأمال السلام التي يعقد الكثيرون امالهم عليها. فالسياسة الاستيطانية التوسعية تعتبر عقيدة في العقيدة اليهودية وليس من السهل ان تتغير هذه التريكة الاعتقادية القائمة على النظرة التوسعية ودولة اسرائيل الكبرى وملكي يا اسرائيل من الفترات الى النيل فهذه عقيدة توراثية مدونة في توراتهم المحرقة وموجودة على باب الكنيست البرلمان اليهودي امام هذا لا يجوز للحريص على امن الوطن امام اي عدوان محتمل في اية لحظة لا يجوز ان تستخدم طريقة جمع السلاح من المواطنين ليظل الشعب مجردا اعزل امام اي محاولات لانتزاع وبخاصة في المواقع الخلفية لان جيشنا على الحدود والمواقع في المدن والحرب الان حرب انتزاعات وغير ذلك تخلو المدن تقريبا من وجود كثافة لقواتنا المسلحة، من الناحية الثانية عملية الحفاظ على امن المواطن امام العبث يمكن للحكومة ان تضبط هذه العملية بعدة امور، ضبط العملية يكون بالترخيص لتعرف الحكومة ما يتوفر في البلد من اسلحة فليس من مصلحة البلد ان تكون الامور عائمة وان تكون الاسلحة لا تعرف الحكومة عنها شيء، ضبط العملية يكون بقطعة واحدة لكل رجل ولكل امرأة كذلك ترغب في اقتناء

السلح الاالي لان عدونا اليهودي يسلمح المرأة مع الرجل ومن حق المرأة القادرة على ذلك ان تقتني السلح الاالي، القضية الاخرى هي وضع اشد العقوبات للممارسات الخاطئة التي يمارسها الكثيرون ويستخدمون السلح استخدام سيئا وعدم السماح بحمله امر طبيعي والتجوال به هذا امر طبيعي هو فقط اقتناء لحالات الضرورة ولا يستخدم الا في حالات الضرورة بناء على ذلك فاني مع المخالفة التي ابداهها السيد رئيس اللجنة الادارية، وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، استاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: شكرا معالي الرئيس، لا شك ان وجود اسلحة مع اي فئة من فئات المواطنين يبقى امر يشكل هاجسا لاية دولة بغض النظر في الاردن او في خارجه خاصة في هذا العالم المتلاطم وخاصة في اختلاف الظروف السياسية والامنية على مستوى العالم كله، لكن اعتقد ان المواطن الذي اطاع القانون واحترم النظام وقدم معلومات دقيقة عما لديه من اسلحة وحصل على الترخيص اعتقد يجب ان يقدر ويحترم كثيرا وان يكون هاجسا ليس جمع الاسلحة المرخصة بمقدار ما هو هاجسا جمع الاسلحة غير المرخصة وهذه التي تشكل خطه حقيقة لذلك باعتقادي ان اجراء جمع السلح المرخص وحده هو غير كاف لضبط عملية التسليح وعملية التزود بالسلح الموجود في البلاد، هنالك عدة وسائل للحصول على هذه الاسلحة وعدة وسائل لتخيشة هذه الاسلحة وبالتالي تسدج كلها تحت عنوان عدم الترخيص، فاني ارى حقيقة ما يلي:

يمكن ان يعلن وقت لمدة شهرين يطلب من جميع المواطنين الذين لديهم اسلحة بان يقوموا بتزويد اقرب مجلس اداري او امني بمعلومات عنها والحصول على الترخيص اللازم وعند عدم الموافقة على الترخيص بأي من هذه الاسلحة يصادر هذا السلح ويعطى صاحبه ثمن السلح الذي اخذته الحكومة، النقطة الثانية التي اقترحها واراها انه هنالك كثير من المواقع التي قد يكون فيها اسلحة ارى انه يجب ان تجري عمليات تفتيش دقيقة وحثيثة بعد مدة الشهرين وضبط جميع هذه الاسلحة وفي هذه الحالة مصادرتها بدون دفع اثمانها ومعاقبة الذين لديهم اسلحة بهذا الصدد. الشيء الاخر هو ان جميع الاسلحة التي تستخدم لغير غاياتها سواء كانت مرخصة او غير مرخصة ارى ايضا ان يتضمن الامر بمصادرتها ومعاقبة صاحبها على انه يستخدم او يقتني او يحمل سلاح غير مرخص على اية حال موضوع الاسلحة موضوع في متنتي الحساسة وفي متنتي الخطورة واعتقد ان معالجته يجب ان تأخذ دورا كبيرا من الوقت وحكمة بالغة حتى لا يصبح هناك اي نوع من انواع الاصطدام بين من لديهم اسلحة وبين اجهزة الدولة، الشيء الاخر والاخير الذي اريد التحدث عنه اعتقد ان ابناء القرى والريف والبادي واصحاب المزارع سواء مزارع زراعية او حيوانات او مواشي يجب ان يستثنوا من عملية جمع هذه الاسلحة لانهم لا يقتنونها للزينة وانما يقتنونها بطبيعة ظروفهم البيئية والمعيشية، شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكرا معالي الرئيس، انني انظر الى الامر ليس من زاوية عمان او المدن المكتظة والتي يتواجد بها مراكز امنية وسيارات الامن تجوب الشوارع بها ليلا نهارا سأنظر الى الامر من زاوية الامن او من المواطن الذي يتم به قبل الحيز هنالك اياها الاخوة اناس يعيشون في مناطق ريفية وصحرائية ولا يمكن للمدس ان يحمل لهم مشكلة سواء في مواجهة الحيوانات المفترسة او الضارة او في مواجهة الاعتداء عليهم من قبل اللصوص الذين كثروا. هؤلاء لا يمكن لهم ان يعيشوا بدون سلاح الي وهنالك عدد كبير كما تعلم الحكومة منهم قد تقدم الى الحكومة وحصل على الترخيص اللازم، فهل يعاقب هذا الشخص الذي ذهب بحسن نية وبينة طيبة ومكشوفة الى الحكومة والى السلطات المختصة وتقدم بطلب الترخيص، هل يعاقب بان يأخذ هذا السلح منه؟

اعتقد ان الامر به وجهة نظر وان الامر يحتاج الى مراجعة من هذه الناحية، ثم يحتاج على هذا المواطن بان القانون لا يسمح بترخيص السلح الاالي اذا من المسؤول عن ترخيص السلح الاالي منذ عشرين او منذ ثلاثين سنة حتى اليوم من المسؤول عن هذا الخطأ؟ اذا كان خطأ ارتكب من قبل السلطات المختصة من بحاسب عليه؟ ومن يسأل عنه ما ذنب المواطن الذي ذهب وتقدم بالترخيص، هذه ناحية، الناحية الاخرى اننا يجب ان نقف جميعا ضد اي شخص يستعمل السلح في غير مكانه ضد الذين يستعملون الاسلحة في الافراح والمناسبات ويسبب ويغير سبب هؤلاء يجب ان يصادر

السلح منهم سواءا كان مرخص او غير مرخص، ولكن ان يؤخذ الصالح بجريرة الطالع فأمر ومسألة فيها نظر نرجو ان يعاد النظر بها ارجو ان يعالج الامر بهدوء ومسؤولية تامة، فانا لم افهم ما ورد في البند الثالث او في النقطة الثالثة من البند الخامس من تقرير اللجنة الذي يقول في المناطق النائية السماح بترخيص السلح الاالي لاشخاص باعيانهم لغايات الضرورة البيئية والمعيشية لم افهم كلمة النائية انا افهم وقد يكون المقصود منها المناطق الريفية والصحرائية ومناطق البادية هذا اذا كان المفهوم لا بأس او اذا كان هذا قصد اللجنة اما ان يقال مناطق نائية فقد يقال ان الجنوب منطقة نائية والشمال منطقة قرية نائية من هو الذي يقيس هذا الشيء، هل يقاس الشيء على البعد عن العاصمة؟ ام يقاس عن مراكز المحافظات؟ ام يقاس على مراكز الالوية؟ ام على مراكز الاقضية؟ بعد ذلك لا المهم توصية اللجنة التي اراها غائمة تقول اللجنة في التوصية اعطاء الحكومة فرصة لتنظيم نفسها في هذا القطاع بدون اي تعسف في استعمال حقها القانوني، هذا لا اعتقد انه توصية واضحة محددة نستطيع التصويت عليها، انا اعتقد ان ما جاء من توصيات في مخالفة السيد رئيس اللجنة الاستاذ داود هي اوضح واكثر وضوح من توصية اللجنة حيث حدد ما يريد في توصيته وفي مخالفته بالضبط ولا ارى ان هنالك خلاف على الامور الرئيسية والجوهرية في هذا الموضوع، لذلك اجد نفسي موافقا بالتوصيات الواردة في مخالفة الاستاذ داود، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، نقطة نظام استاذ محلي.

هكذا من المأهول

السيد حسين مجلي: اخشى ان استمرار النقاش حقيقة سيعطل المجلس من الوصول للموضوع الهام والاساسي المطروح على جدول الاعمال وهو قانون نقابة المعلمين، اريد ان اصل الى نقطة النظام نقطة النظام سيدي الرئيس انني ادفع بعدم النقاش خاصة وان تقرير اللجنة الذي اماننا وهذه هي نقطة النظام التي بناءً عليها ادفع بعدم النقاش اثناء الحوار الايجابي تقول اللجنة ظهر نقاط اتفاق بين المتحاورين الاجهزة الامنية والسلطة واللجنة يمكن اجمالها بالتالي:

اجملت ما اتفقوا عليه وخلصت الى النتيجة ان اللجنة ترى رؤيتها التي خلصت اليها بعد ان اتفقت مع الجهات التي حاورتها على نقاط سبعة، فاذا النقطة التي اريد ان اقولها امام المجلس الان اتفاق بين اللجنة والجهات الامنية على هذه النقاط السبعة، انا الواقع اطرح ان المجلس يوافق اللجنة على هذا الموضوع وبعد ذلك لننتقل الى جدول اعمال اخر ادفع بعدم النقاش لان وجهتي النظر واضحتين سواء المخالفة او قرار اللجنة المتفق عليه، شكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، حقيقة هذا ما هو معروض على المجلس تقرير اللجنة امام اللجنة وراي المخالف موجود والامر معروض على المجلس، الاستاذ الزعبي نقطة نظام.

السيد سليم الزعبي: شكرا معالي الرئيس، حقيقي نقطة النظام باسناد المادة (٥٤) لفقرة ثلاث ان نقطة النظام التي ابدتها سيدي الرئيس هي ارجاء النظر في الموضوع حسب

الفقرة ثلاث تقول ارجاء الموضوع المطروح للبحث الى ما بعد الفصل في موضوع اخر يجب البت فيه اولا.

انا اقترحي ان نرجى البحث في هذا الموضوع تقرير اللجنة الادارية الحالي (أ وب) الاقتراحات ايضا وننتقل للبند الذي يليه وهو مشروع قانون نقابة المعلمين اقترح ارجاء البت مني نقطة نظامي المادة (٥٤) فقرة (٣)، شكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: في عندي قائمة مسجلة، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: بسم الله الرحمن الرحيم.

ابتداء اشكر اللجنة الادارية على جهودها في دراسة قضية من قضايانا الوطنية دراسة جادة عبر عنها تقريرها الذي بين ايدينا الان كما اشكر سيادة رئيس الوزراء وفريقه على تجاوبهم مع قرار المجلس لتدارس هذه القضية مع اللجنة الادارية.

واود ان اؤكد على الحقائق التالية:

اولا: ان امن الوطن هدف مقدس نحصر على تحقيقه ونرفض اي مساس به ونعتبر ذلك لفريضة شرعية فحاجتنا اليه لا تقل عن حاجتنا للهواء والماء والغذاء.

ثانيا: ان سوء استخدام السلاح جريمة مدانة تطالب بانزال اشد العقوبات القانونية على فاعلها وذلك لما يترتب عليها من اضرار في نفوس بريئة او التسيير في اعاقيات جسيمة او اضرار اجتماعية يدفع المجتمع ثمنها ببناء على هاتين الحقيقتين فان هبة ضبط السلاح مطلب

واتخاذ اشد العقوبات القانونية بحق من يسيء استعمال هذا السلاح مذكرا بالمصير الذي حل ببعض الشعوب التي جردت من سلاحها، كما اذكر ان اكثر الجرائم التي وقعت على ارض الوطن تمت بوسائل لا تحظر اجراءات الحكومة اقتنائها واحلر من الاثار السلبية التي يمكن ان تترتب على اي اجراءات تميز بين المواطنين الذين كفل لهم الدستور المساواة الكاملة، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم

كلنا يعلم ان بلدنا يقع على اطول خط من خطوط المواجهة مع عدو شرس، لا يعرف الا التوسع والتحكم المباشر في شؤون الآخرين، وبخاصة ان كانوا عرب او مسلمين انه وهو عدو يحشم على ارضنا المباركة المقدسة، وينزل باهلنا الوانا من الحسف والموان، وهو لا يقبل وجودنا الا خاضعين لسلطانه، من هنا كانت مطالبتنا باستمرار من اجل شمولية التدريب وشمولية التسليح، بحيث لا يبقى فرد ذكرا او انثى الا وهو قادر على ان يلحق العدو دوسا قاسية، وان يعمل مستقبلا على تدمير كيان يسود واسترداد كامل فلسطين من البحر حتى النهر وكانت مطالبتنا بتفعيل الجيش الشعبي وبتطوير فعاليات خدمة العلم تحقيقا لهذا الهدف.

ان وجود السلاح بأيدي المواطنين ضرورة وطنية، وفريضة شرعية. وينبغي ان يربوا المواطنون عليها وان يتبنوا بها اكثر من اهتمامهم بطعامهم وشرابهم.

شرعي ووطني بحيث لا يستخدما الا بالمصلحة الوطنية حيث يغدو استخدامه عمل شرعي وواجبا وطنيا، ان قدر شعبنا ان يكون الشعب الاكثر صلة بالقضية الفلسطينية باعتباره الشقيق التوأم والشريك للشعب الفلسطيني لاعتبارات شرعية واجتماعية ووطنية وباعتباره يقف على اقوى الحدود مع عدو محترف طامع يتطلع الى مزيد من التوسع ولم يخفي اطماعه يوم في الاردن يؤيده في ذلك قوى عالمية وشرذمة للصف العربي وانصراف عن بناء القوة الحقيقية القادرة على دفع المعتدي، معالي الرئيس، يعلم مجلسكم الكريم ويعلم شعبنا الطيب مدى حاجة هذا الشعب لوسائل الدفاع عن نفسه باعتباره رديفا لجيشنا وقاعدة خلفية له، فقد كان الهم الاول لهذا الشعب والحكومتين اثناء ازمة الخليج هو كيف يدافع هذا الشعب عن موطنه في مواجهة اجتياح اسرائيلي عتمل وكان هنالك اجماع من جميع السلطات في هذا البلد حول هذه القضية، ان التهديد الصهيوني لم ينتهي ولن ينتهي في حكم الصراع الدائم بيننا وبينهم باعتبارهم اعدى اعداء الامة ولتجدد اشد الناس عداوة للذين امنوا اليهود. وباعتبارهم محتلين لارضنا ومقدساتنا وطامعين في احتلال ارضنا ولم تخفي (جولدا مائير) هذه المشاعر يوم وقفت في ابلاط الجانب الغربي لخليج العقبة وهي تقول انني لا اشم رائحة الاجداد من خبير، وفي ضوء ما ذكر فانني اطالب المجلس الكريم ان يتخذ قرارا يجمع بين حرصنا على امننا الوطني ومساعدة شعبنا في التصدي لكل طامع يريد ان ينال من استننا واستقلالنا وارى ان يكون هذا القرار التوافقة على ترخيص السلاح الالي الفردي

ويمكن ضبط عملية السلاح من حيث الشراء بأن يباع تحت اسم الحكومة ويصرها، وإن يرفض لصاحبه، وقد دل الواقع على أن شعبنا بلغ من الوعي والانتباه الوطني ما يجعل السلاح موجها فقط إلى صدور الأعداء.

والتبرير بأن المدرسة الدينية رطابية لا يناسبها التسليح خطأ استراتيجي ابتداءً لأننا لا نريد له بعضنا والماتريد للبدو المربص بنا الذي لا يفهم إلا لغة السنان والسلاح، أما شعبنا فيدهم لغة الحوار واللسان والتبرير بالخوف من تجربة بعض الدول المجاورة، بعيد عنا أن شاء الله، لأن الذي وقع هناك كان نتيجة طبيعية لعدم إعطاء الناس حرياتهم، وإدامة الفجوة بين الحكومة وبين الشعب، ونربأ بهكومتنا وشعبنا أن يهبطوا إلى ذاك الدرك الذي هبط أولئك في الدول المجاورة التي وردت في تبريرات تعليمات وزارة الداخلية. والقول بأن جمعه يقلص دائرة التجاوزات يجعل الاستثناء هو الأصل، وهذا مخالف لمنطق طبائع الأشياء.

يجب أن نحرص جميعاً على تعزيز الثقة بين الحكومة والشعب وأن يكون هذا الأصل الذي نسعى إليه بكل طاقاتنا، وجمع السلاح يحد التفسير السهل لدى الناس بأن هذا من شروط التطبيع لليهود، ولا تستطيع كل الدنيا أن تقنع هؤلاء المصادفين في انتمائهم الوطني بأن الغرض منه شيء آخر غير التطبيع. والقول بأن بعض فئات المواطنين سيسمع لها بإقتناء السلاح دون غيرهم كما ورد في توصيات اللجنة الإدارية بوقفنا في ورطة كبرى نحن في غنى عنها حيث يساء التفسير بأن من عتدهم مشكوك في انتمائهم الوطني، ونبتلأ لا نجعل الأردنيين

متساوين في الحقوق والواجبات، ونعمل على هدم وحدتنا الوطنية بأيدينا.

وأخيراً فإن الجيش جيشنا العربي هو مكلف بالدفاع والمساهمة في التحرير لكل أرض عربية احتلها عدو دخيل، فهل بجمع السلاح نحقق هذه الميزة لجيشنا العربي الذي احببناه وطالبنا على الدوام أن يكون الشعب رديفاً له بانجاز مهامه والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الشيخ علي الفقير.

هناك أمور تحل بأمن هذا البلد ولذلك أرى أن بحث هذا الموضوع من قبل الحكومة بتعليمات غير دقيق وصحيح لذلك أرى أن الأمر يجب أن يعالج كقانون وليس كتعليمات تصدرها الحكومة، هذه من الناحية القانونية، أما قضية هل هذا أمر له ما يبرره في المرحلة الحالية أنا باعتقادي ليس هناك ما يبرر خاصة وأن الأمر يتعلق بمن حاز رخصة، ومن حاز رخصة ليست لديه عدوانية ولا ثنية في الشر لأنه اطلع الحكومة على ما يملك ولكن العدوانية تكمن في من يحمل سلاح بدون ترخيص، فهذا الذي يجب أن يلاحق ويصادر سلاحه ويعاقب وتطبق عليه القوانين وباعتقادي يمكن إجراء تنظيمي لحيازة الأسلحة هذه المرخصة وذلك بأن تجمع بمراكز أمنية بالتنسيق مع لجنة من الحي تحافظ على أسلحة المواطنين إذا احتاجوها في الأوقات الضرورية لمحاربة الأعضاء فعندها يمكن اللجوء لهذه الأسلحة في مواقع معينة ومحددة مسبقاً أما أن تصدر ودفع الثمن فهذا باعتقادي مخالف للقانون ولا ينبغي أن نلجأ إليه، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: شكراً، معالي الرئيس، عما أود قوله يشاركني به الزميل الدكتور محمد أبوعليم، معالي الرئيس أن أمن المواطن والوطن لا يمكن أن يوضع موضع اجتهد وأشر وبالتأكيد بأن قدسية أمن الوطن أيضاً ليست موضع نقاش فمن نعم الله أن قواتنا المسلحة والجيش الشعبي يشكل حوالى ٤٠٪ من المواطنين، وتحدث بعض الزملاء عن بعض الحروب والجميع يعرف بأن الحروب الحديثة

تستعمل الأسلحة التقنية وليس الأسلحة التقليدية وأنني أرى ما جاء بقرار اللجنة الإدارية باجتماعها مع الأجهزة المختصة هو الذي يحقق أمن المواطن والوطن وأذكر الزملاء بشيء حدث قبل فترة وجيزة وهي حوادث فردية أزعجت الكثير من المواطنين فأنني أرى أن الأجهزة الأمنية هي التي تقوم بحماية أمن المواطن لذلك أنني أطلب الزملاء بالموافقة على قرار اللجنة الإدارية لأنه قرار مدروس ونوقش مع أصحاب الاختصاص، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: سيدي الرئيس، في الحقيقة أن ما من بلد في الدنيا يسمح باستعمال الأسلحة الاتوماتيكية لكل الناس هذا أمر مسلم به وإذا كان في بداية العصر كان هنالك دول تسمح باستعمال الأسلحة الاتوماتيكية وحيازتها من قبل الأفراد هذا بتصوري الآن انتهى ومضى، هنالك إذا في عدو وهنالك لنا عدو وعدو متربص يجب أن ينصرف الذهن إلى تقوية جيشنا وإلى تقوية الجيش الشعبي، ويجب أن نطالب ونناقش موضوع إنهاء خدمة العلم وتوقيفها هذه التي تدرب شعبنا وليس حيازة أسلحة فردية عنده. نعم تمت هذه الحيازة بناء على قانون وعلى ترخيص من قبل الدولة إذا تكلمنا على الجزء المتعلق بالأسلحة المرخصة وعلى الدولة في هذه الحالة إذا جمعت هذه الأسلحة أن تدفع ثمنها للمواطنين هذا فقط نقطة الخلاف أنا مع قرار اللجنة بأكثريتها ولست مع إعطاء الأسلحة لكل الناس ويجب أن ينص بنظام على من هم الأشخاص الذين يعطون

وسوف يؤدي ذلك الى تصدع الجبهة الداخلية، وحسي ان اضرب مثلاً واحداً حيث ان شخصا فقيراً وهو معاق في جسمه، اطلق احد اقربائه رصاصات من مسدس صغير فكانت النتيجة ان اعتقل العريس العاجز المعاق واعتقل ابوه والمختار، ولم يبق الا العروس حتى تعتقل بينها في احدي الليالي دوت ولعلعت الرشاشات بعد منتصف الليل بما لا يقل عن الف طلقة، حتى ظننا ان عملية انزال قام بها العدو، فرجه بمجابهة من المواطنين . . لكن عندما عرفنا السر، تبين ان ابن علي القوم عاد تلك الليلة من شهر العسل.

ولم يتخذ اي اجراء قانوني، كما اتخذ ضد ذلك العريس الفقير العاجز المعاق.

اذا اين المعايير واين المقاييس لتطبيق المساواة والعدالة بين المواطنين.

ثانياً: اذا كان التخوف من السلاح الاالي للحفاظ على ارواح المواطنين وممتلكاتهم. فان المسدس المرخص ادعى لارتكاب الجريمة لدى من اراد اقتراف جريمة بسبق اصرار وترصد. حيث انه من اليسر اخفاؤه لارتكاب الجريمة. خلافاً للسلاح الاالي فيتملر اخفاؤه لدى المصير العازم على اقتراف الجريمة.

ثالثاً: المعركة بيننا وبين العدو لم تنتهي بعد، بل لم تبدأ المعركة الحاسمة مع يهود.

كما بشرنا الرسول الاعظم صل الله عليه وآله وسلم في الحديث الشريف: ولتقاتلن المشركين، حتى يقاتل بقبينكم على نهر الاردن، انتم شرقيه وهم غربيه ومن اراد التثبت من هذا الحديث الشريف فيجلده في المجلد السادس من كتاب الاصابة حياة الصحابة ويحمل الرقم

(٨٨١٩).

وقد اقتربنا من نفي ظلال بشرى الرسول صل الله عليه وآله وسلم حيث ان جميع المفاوضات فاشلة ووصلت الى الطريق المسدود. بل احدهم يقول: كيف اؤمن بمفاوضات مع اليهود وقد ولدت ميتة.

وتعلمون اخواني ان اكرام الميت دفنه. لذلك انني مع توصية: الاخ النائب الاستاذ داود قوجق، بما فيها من المساواة والعدالة بين المواطنين، وبما فيها من استقرار الأمن. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: اود ان اشير الى بعض النقاط التي طرحها بعض الاخوة لغايات التوضيح.

اولاً: بالنسبة لقضية الترخيص لأشخاص بأعيانهم ارجو ان الفت نظر الاخوة الى عدة امور الامر الاول ان هذا الامر كان بطلب من اللجنة الادارية وليس بطلب من الحكومة، بمعنى ان اللجنة هي التي في الحوار طلبت وبعد مناقشة مع الحكومة توصلت الى اكتساب هذا المطلب هذا الامر الاول.

الامر الثاني: قضية النص الوارد لم يأتي جزافاً إنما للكلمات مدلولاتها حيث يقول لأشخاص بأعيانهم ثم نقول لغايات الضرورة، من هنا اوجه نظر الاخوة الى الشروط المترتبة على هذا الترخيص او الاستثناء وهي ثلاثة، الاول شرط العين اي لا يمكن ان يكون الترخيص في

منطقة ما لأنها هي المنطقة القولانية لا انما العين الشخص، الشرط الثاني الشرط المكاني بمعنى اذا تغير العين ان تغير مكانه فينتفى عنه هذا الحق ويسقط عنه عملية ترخيص او السماح والشرط الثالث وهو الأهم قضية الضرورة والضرورة كما يعرفها الاخوة وخاصة الذين يدرسون في المصطلح يعرفون ان الضرورة تعني هي قضية التهلكة التي يمكن ان تتعرض لها النفس او يتعرض لها عضو من اعضاء البدن ناتجة عن البيئة والمعيشة التي تحتم على هذا الشخص ان يكون في موقع هذه الضرورة هذا بالنسبة لهذه النقطة، مؤكداً ان هذا الطلب جاء نتيجة لأشخاص طلبوا من اللجنة في مناطق نائية ان يستثنوا من هذا القرار الامر الثاني لا شك ان اكبر او واحد من اكبر المصطلحات المضللة في لغة الخطاب السياسي العربي بشكل عام وهي قضية العدوان الخارجي، ان الديكتاتورية في الأنظمة العربية كدست على الشعب من خلال توهيمه ان العدو الخارجي قاب قوسين او اقرب واني جالس بينكم حتى نهني هذه المناجزة مع هذا العدو وبعد هذا الامر للشعب كي يعيش حياته الديمقراطية والحرية. من ابرز المصطلحات المضللة هي تكريس هذا المصطلح الذي لا زلنا نتعامل معه بهذه الصورة مع تأكيد أننا فعلاً نعيش على خط نار مع العدو الاسرائيلي لكن بحجم يقتضي ان نطور ذهنتنا في قضية التعامل مع هذا العدو الذي اصبح القتال فيه لا معنى بالحدود الجغرافية اطلاقاً بل اصبحت حرب متطورة ذات تقنية عالية جداً. فاذا وضعنا ما لدينا في ميزان وما هو الواقع في ميزان آخر فاننا نرى ضالة الطلب في عملية المواجهة، الامر

الثالث نحن نتكلم في مجموع الحوار الذي دار لغاية تاريخه نتكلم عن خارج الأردن نتكلم عن الخطر نتكلم عن الخطر لكن لم ناتي الى الجبهة الداخلية ومدى انعكاسات وجود الأسلحة في الجبهة الداخلية ماذا يترتب على ذلك نضعهم في كفه ماذا يترتب على الحذر نضعهم في كفه اخرى ثم نقدر انطلاقاً من ان سلامة الجبهة الداخلية هي الأصل في مواجهة اية قضية خارجية، اما كما يقول المثل (يتاجر بدل ان تريح نضيق رأس المال). هذه قضية مرفوضة هذه نقاط احببت ان اوضحها بالنسبة للاخوة الذين ذكروا او اشاروا الى المناطق النائية او الى قضية كما ذكر معالي وزير الداخلية الخلفية القانونية لعملية القرار او التعليمات التي صدرت، نقطة اخيرة ارجو ان اشير الى الاخوة او اؤكد الى الاخوة بأن قانون حيازة السلاح او تنظيم حيازة السلاح جزء من مسؤولية السلطين التشريعية والتنفيذية. ومعالجة هذا الامر قد توفرت فيه التية السليمة والمعايير الموضوعية والبعد عن الاتهام والبعد عن الاهواء والعواطف والارتمال وادراك الواقع ادراكاً كاملاً بجميع ابعاده الاقليمية والدولية، وكذلك النظرة الدستورية لهذه التعليمات وتلك القرارات وكذلك مبدأ التوازن بين جميع القوى التي تعمل على الساحة الاردنية الذي لو ترك الامر لجهة قادرة على ان تحتل السلاح لفقدنا مثل هذا التوازن وكنا في خبر كان، وكذلك تم دراسة هذا الامر دراسة يتمثل فيها افق سياسي واسع وليس قياساً على مجتمع نموذجي كما نصوره في اخیلتنا وفي ادمعتنا انما كان الحوار ونحن ننظر الى الاردني بقراه ومدنه وشوارعه وابناؤه وذهنيات المواطنين كيف يتصورون اضافة الى الطفرة

هكذا من الأشهر

السياسية والتمدد الواسع وعلى جميع الاتجاهات للحالة السياسية التي دخل بها الأردن المرحلة الديمقراطية، وأخيراً أقول لكم أيها الأخوة إن القانون أقوى من كل كلمة ديمقراطية مجردة ما دام القانون موجود فالديمقراطية يجب على القانون بقانون مماثل يلغيه أو يثبت ولذلك إن مثل هذه التعليمات في تصوري اللجنة أو أكثرية اللجنة جاءت وهي مبصرة للحد من حقوق الإنسان ولها دلالة على أن الأردن دخل مرحلة الحوار لا مرحلة قوة وهذا إشارة إلى أنه يعيش جزءاً من المجتمعات الديمقراطية وأنه ينفي الديكتاتورية سواء كان على مستوى القيادة أو على مستوى الشعب، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، سيادة رئيس الوزراء.

سيادة رئيس الوزراء: معالي الرئيس، أحب أن أقول بعض الملاحظات على ما جرى من نقاش وقد أكون أحد المؤهلين في هذه القاعة للتكلم عن السلاح وكيفية استعماله فقد افنيت عمري في القوات المسلحة استعمل السلاح وأدرب على استخدامه، وأحب أن أقول بكل قوة وبكل قناعة بأن السلاح بيد إنسان رجل كان أو امرأة غير مدرب مضر وغير مفيد، القوات المسلحة موجودة على خط وقف إطلاق النار منذ عام ١٩٦٧ وعلى الجبهة في الضفة الغربية منذ ١٩٤٨، ونحن الآن نواجه مثل ما ذكر سماحة الشيخ أبو زنت شرقي النهر نقف بقوة وبشجاعة وبإيمان، وتعقباً على ملاحظة أحد الإخوان القوات المسلحة متواجدة بكثافة في كل مكان في هذه المملكة إن كان يقرب من المدن أو خارجها، وأنا أرى بأن ما تقدم تقدمت به

اللجنة الإدارية كلام فيه مصلحة البلاد وفيه خدمة للوطن وأريد ما ذكرته اللجنة وما أوصت به نتيجة الاتفاق مع الحكومة هنالك أشياء أخرى لن أذكرها ذكرتها للأخ رئيس اللجنة ولأعضاء اللجنة عن خبرتي الشخصية في تواجدهم السلاح الغير مفيد لأنه لم يكن بأيدي أشخاص مدربين للتدريب الصحيح، لذلك أنا أطلب من الأخوة أن يؤيدوا ما جاءت به اللجنة الإدارية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، نقطة نظام الأستاذ الشيخ الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، نقطة النظام هي المادة (٥٤) الفقرة (٤) يأذن دائماً في الكلام في الأحوال التالية: الرد على قول يتعلق بشخص طالب الكلام، ولذلك الكلام الذي تكلم به معالي وزير الداخلية يتعلق بشخصه نقطة قانونية شكلية، أرجو أن أتمكن من الرد عليها وهي هل بأذهان الإخوان حتى يكون الرد موضوعياً.

معالي رئيس المجلس: اخي انت قرأت يأذن واسمك مسجل والا سيكون كل واحد يرد على الثاني بذكر اسم الثاني يبقى الاثنين يردون على بعض، اسمك مسجل اذا سمحت لي اعطيتك الدور اول مرة واسمك مسجل بارك الله فيك.

إخواننا تحدث حوالي (١٨) زميلاً فإن كان لدينا مقترحات محددة إن رأيت التصويت عليها فالقرار أمامكم هناك قرار اللجنة الإدارية أمامكم وهناك مخالفة رئيس اللجنة ومقترحات قدمها محددة ثلاث نقاط أو أربعة.

أو مخالفة الأستاذ داود قوجق مع النقاط التي أثارها.

من يوافق على هذه الاقتراحات؟ اقتراحات الأستاذ داود قوجق، اقتراحات رئيس اللجنة الإدارية بنقاطه المحددة في المخالفة أمامكم، من يوافق على هذه الاقتراحات؟ السيد الأمين العام: ١٧ - ٦٤.

معالي رئيس المجلس: ١٧ من ٦٤. تنسب اللجنة الإدارية، من يوافق على ذلك؟ أغلبية كبيرة، وشكراً لكم، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام: ب. قرار اللجنة الإدارية رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٣/٣/٩ والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر. اذا سمح الإخوان الاقتراحات برغبة المدونة اذا رأيت ان نحولها الى اللجنة الإدارية كما حولنا القائمة السابقة، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة ونحول الى اللجنة الإدارية الموافقة بتنسب اللجنة الإدارية لأحالتها الى الحكومة.

* وهذا هو نص قرار اللجنة الإدارية لنحويل المقترحات التالية الى الحكومة.*

قرار رقم (١٢)

اجتمعت اللجنة الإدارية لمجلس النواب بتصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٣/٣/٩، برئاسة سعادة السيد داود قوجق، وبحضور مقررها سعادة السيد فؤاد الخلفات، معالي السيد هشام الشراي، سعادة الشيخ فيصل الجازي، وتغيب بمعذرة سعادة السيد ذيب انيس. وشارك في الاجتماع كل من اصحاب المعالي والعطوفة: وزير الاعلام، مدير عام مؤسسة الاذاعة والتلفزيون، مدير التلفزيون.

فإذا اردتم التصويت عليها فالأمر لكم، اذا نعود للتصويت على القرارات، مخالفة رئيس اللجنة ومقترحاته التي قدمها ان كان هناك اقتراحات وثني عليها ايضاً اريد ان اسمعها من الأخ الأمين العام، هناك اقتراحات مع اللجنة او مع المخالفة هذا ما لدي، سألت الامانة العامة هذا ما هو مسجل، الأستاذ الشيخ الفقير نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: لي الحق ان ارد على ما ذكر معالي وزير الداخلية، هذا مخالف للنظام الداخلي حفاظ على حقي الشخصي معالي الرئيس انا اريد ان اتكلم بهذا الموضوع.

معالي رئيس المجلس: القضية ليست شخصية سماحة الأستاذ، معالي وزير الداخلية اشار الى قانون فقط ذكر ولم يذكر بالاسم.

الدكتور علي الفقير: ذكر اسم علي الفقير وناحية قانونية ايضاً.

معالي رئيس المجلس: إذا سمحت حقك مع بقية حوالي (١٥)، اذا سمحت لي حقك محترم ومسجل على الدور، حقك مع بقية حقوق زملائك، اسمك مسجل مع بقية الزملاء اريد ان اعطيك يدي اعطي اصحاب الدور. اقتراح

ونظرت اللجنة بالاقتراحات برغبة والشكاوى المحالة اليها من رئاسة المجلس وقررت ما يلي:

- ١ - الاقتراح برغبة رقم (٢٦) تاريخ ١٥/٢/١٩٩٣، المقدم من اربعة عشر نائبا بشأن ترشيد الدعايات في التلفزيون.
- (تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الاعلام والاجابة عليه خلال اسبوع).
- ٢ - الاقتراح برغبة رقم (٣٤) تاريخ ٢٧/٢/١٩٩٣، المقدم من سعادة النائب الدكتور يوسف الحصاونه، بشأن تعويم التأمينات الصحية للبنوك والشركات والمؤسسات.
- (تري اللجنة حفظ الاقتراح لعدم الاختصاص).
- ٣ - الاقتراح برغبة رقم (٣٥) تاريخ ٢٨/٢/١٩٩٣، المقدم من سعادة النائب الدكتور يوسف خصاونه، بشأن اجراء تعديل وتعديت لقانون الصحة العامة.
- (تري اللجنة حفظ الاقتراح لعدم الاختصاص).
- ٤ - الاقتراح برغبة رقم (٣٦) تاريخ ٢٨/٢/١٩٩٣، المقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة، بشأن ان تكون القروض المقدمة من صندوق التنمية والتشغيل الى كل من لواء مادبا وقضاء ذيبان لصالح المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية.
- (تري اللجنة حفظ الاقتراح).
- ٥ - الاقتراح برغبة رقم (٣٧) تاريخ ٢٨/٢/١٩٩٣، المقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة، بشأن شمول بعض القرى في لواء مادبا بالخدمة الهاتفية الآلية.
- (تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير البريد والاتصالات والاجابة عليه خلال اسبوع).
- ٦ - الاقتراح برغبة رقم (٣٨) تاريخ ٢٨/٢/١٩٩٣، المقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة بشأن تخصيص ذكورة تخصص نسائية في مستشفى مادبا وكذلك فتح عيادة اسنان في مخيم مادبا.
- (تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الصحة والاجابة عليه خلال اسبوع).
- ٧ - الاقتراح برغبة رقم (٣٩) تاريخ ٢٨/٢/١٩٩٣، المقدم من سعادة النائب الشيخ فيصل الجازي، بشأن فتح عيادة صحية في قرية القاسمة / رأس النقب / التابعة لمحافظة معان.
- (تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الصحة والاجابة عليه خلال اسبوع).
- ٨ - الاقتراح برغبة رقم (٤٠) تاريخ ٢٨/٢/١٩٩٣، المقدم من سعادة النائب الشيخ فيصل الجازي، بشأن فتح شعبة بريد في قرية القاسمة / محافظة معان.

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير البريد والاتصالات والاجابة عليه خلال اسبوع).

- ٩ - الاقتراح برغبة رقم (٤١) تاريخ ٢٨/٢/١٩٩٣، المقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور، بشأن توسيع طريق عمان - ابو علندا، وإيجاد جزيرة وسطية واثارة هذه الطريق.
- (تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الاشغال العامة والاجابة عليه خلال اسبوع).
- ١٠ - الاقتراح برغبة رقم (٤٢) تاريخ ٢٨/٢/١٩٩٣، المقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور، بشأن اثاره الطريق ما بين عمان ومادبا.
- (تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية والاجابة عليه خلال اسبوع).
- ١١ - الاقتراح برغبة رقم (٤٣) تاريخ ٢٨/٢/١٩٩٣، المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد، بشأن زيادة قرض الاسكان العسكري للافراد الى عشرة آلاف دينار.
- (تري اللجنة حفظ الاقتراح).
- ١٢ - الاقتراح برغبة رقم (٤٤) تاريخ ٢٨/٢/١٩٩٣، المقدم من سعادة النائب الشيخ فيصل الجازي، بشأن فصل الطلاب عن الطالبات في قرية القاسمة / في محافظة معان.
- (تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم والاجابة عليه خلال اسبوع).
- ١٣ - الاقتراح برغبة رقم (٤٥) تاريخ ٣/٣/١٩٩٣، المقدم من سعادة النائب السيد عبدالحفيظ علاوي، بشأن فتح سوق استهلاكية مدنية او عسكرية او بالتعاون بين الجهتين لخدمة قضاء ذيبان.
- (تري اللجنة جواز النظر واحالته الى سيادة رئيس الوزراء والاجابة عليه خلال اسبوع).
- ١٤ - الشكوى رقم (٥٧٣) تاريخ ٢٤/٢/١٩٩٣، المقدمة للمجلس من سكان حي العسوس / العقبة، بخصوص التلوث البيئي في الحي الناتج عن مكاره صحية واضحة، حيث البيوت بدون حفر امتصاصية بعد ان هدمت سلطة الاقليم هذه الحفر دون ان تربط البيوت بمصدرا آخر لتصريف المياه العادمة فاصبح الشارع هو المكب الوحيد للمياه العادمة، كل ذلك ادى الى انتشار الذباب والحشرات والروائح الكريهة.
- (تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة والاجابة عليها خلال اسبوع).

هكذا من الأشهر

١٥ - الشكوى رقم (٥٧٦) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٤، المقدمة للمجلس من المواطن عصام النجداوي، بشأن قرار فصله من العمل وانهاء خدماته لدى مجمع حمامات ماعين السياحية، يطلب باعادته الى عمله ورد اعتباره.
(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير العمل والاجابة عليه خلال اسبوع).

١٦ - الشكوى رقم (٥٨٤) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٤، المقدمة للمجلس من أذونات الجمعية الخيرية الاسلامية، بخصوص مطالبين المتمثلة في زيادة رواتبهم والانضمام الى نظام الضمان الاجتماعي.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم والاجابة عليها خلال اسبوع).

١٧ - الشكوى رقم (٦٠٧) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٧، المقدمة للمجلس من اصحاب الباصات العاملة على خط عمان - الاوتستراد - الزرقاء بخصوص قيام مؤسسة النقل بتضمين خمسين باصا متوسطا وتسييرها على هذا الخط، مما ادى الى شل حركة الباصات الاهلية.
(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الداخلية والاجابة عليها خلال اسبوع).

١٨ - الشكوى رقم (٦٤٩) تاريخ ١٩٩٣/٣/١، والمقدمة للمجلس من وكيل المستدعين «عشيرة العجارمة المحامي مفضي العجارمة، بخصوص ادارة بنك الاردن التي تنوي ترحيل اهالي قرية كاملة، وانزال اراضيهم للمزاد العلني.
(قررت اللجنة حفظ الشكوى لعدم الاختصاص).

١٩ - المذكرة رقم (٧٠) تاريخ ١٩٩٣/٣/٣، المقدمة من سعادة النائب السيد منصور مراد، بخصوص الممارسات والقرارات غير القانونية التي تقوم بها ادارة شركة الالبيان الاردنية المساهمة المحدودة انتقاما من المطالب العادلة للموظفين والعاملين التي رفعتها نقابتهم ولجانهم والتي يطلبون بها الزيادة السنوية وغلاء معيشة وبدل مواصلات.
(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير العمل والاجابة عليها خلال اسبوع).

٢٠ - الشكوى رقم (٦٢١) تاريخ ١٩٩٣/٣/١، المقدمة للمجلس من المواطن عبدالرازق محمد صالح الفاعوري، والذي يطلب فيها انضمامه لنظام الخدمة المدنية، حيث يعمل على نظام المستخدمين في مؤسسة النقل العام من تاريخ ١٩٧٥/١٠/١٠، وتحول عدد كبير من العاملين وبنفس الشروط لنظام الخدمة المدنية كما ورد من مقدم الشكوى.
(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي نائب رئيس الوزراء / وزير النقل والاجابة عليها خلال اسبوع).

٢١ - الشكوى رقم (٤١٤) تاريخ ١٩٩٣/٢/٩، المقدمة للمجلس من اصحاب السيارات

العمومية التي كانت تعمل على خط الاردن - السعودية الذين اصبحوا بدون عمل منذ سنتين، ولحل قضيتهم فانهم يطالبون بما يلي:
- توزيع هذه السيارات على مكاتب التوكسي الداخلية وكل حسب محافظته.
- امكانية شطب خمسة سيارات واستبدالها بباص نقل متوسط.
- توزيع هذه السيارات رسميا على خطوط داخلية حسب مناطق السكن بشكل دائم ورسمي.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الداخلية والاجابة عليها خلال اسبوع).

كما استعرضت اللجنة الشكاوى والاقتراحات برغبة المحالة الى الحكومة فتبين ان هناك تأخير في الاجابة على هذه الشكاوى والاقتراحات برغبة من الحكومة، موضحة كالآتي:

الجهة	رقم الشكوى	رقم الاقتراح برغبة	تاريخ الصادر	تاريخ الاجابة المقترض
معالي وزير الصحة	(١)		١٩٩٣/١/٤	١٩٩٣/٣/٤
معالي وزير التموين	(٢)		١٩٩٣/١/٤	١٩٩٣/٣/٤
معالي وزير الزراعة	(٧٥)		١٩٩٣/٢/٩	١٩٩٣/٣/٩
سيادة رئيس الوزراء	(٦٠)		١٩٩٣/١/٤	١٩٩٣/٣/٤
معالي وزير الداخلية	(١٨٤)		١٩٩٣/١/٢٣	١٩٩٣/٢/٢٣
معالي وزير الخارجية	(٢٨٣)		١٩٩٣/١/٢٣	١٩٩٣/٢/٢٣
معالي وزير الصحة	(١٣١)		١٩٩٣/١/٢٣	١٩٩٣/٢/٢٣
سيادة رئيس الوزراء	(٥٣٦)		١٩٩٣/٢/٩	١٩٩٣/٣/٩
سيادة رئيس الوزراء	(١٣٢٣)		١٩٩٣/٢/٩	١٩٩٣/٣/٩

تري اللجنة التنسب للمجلس الكريم مطالبة الجهات المعنية بالاجابة على الشكاوى والاقتراحات برغبة المتعلق بهم خلال اسبوع من تاريخه.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

اللجنة الادارية لمجلس النواب

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

هكذا من أهول

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ مقرر اللجنة الادارية، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

ج- قرار اللجنة القانونية رقم (٢٠) تاريخ ١٩٩٣/٣/١ والمتضمن مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣. (ومشروع القانون موزع في الجلسة الثالثة والعشرين).

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد سليم الزعبي رئيس اللجنة القانونية كمقرر:

قرار رقم (٢٠)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٣/٣/١ برئاسة معالي السيد سليم الزعبي وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس واصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

عبدالرحيم عكور، فارس النابلسي، محمد المعمر، عبدالرؤوف الروابدة، د. أحمد الكوفحي، د. همام سعيد، جمال الصرايرة، عاطف البطوش، ابراهيم خريسات.

وتغيب بمعذرة كل من السادة الاعضاء: جمال الخريشة، عبدالسلام فرمجات، د. ماجد خليفة، كامل العمري، محمود الموصل.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣ وبعد دراسته دراسة مستفيضة مع الاسباب الموجبة له قررت الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض

التعديلات التالية عليه:

المادة (٢)

- تعريف المعلم: شطب التعريف الوارد والاستعاضة عنه بالنص التالي:

المعلم: كل من يتولى التعليم او اي خدمة تربوية متخصصة او ادارية او فنية مساعدة في اي مؤسسة تعليمية حكومية او اي ادارة من ادارات السوزارات او المؤسسات التعليمية الخاصة.

المادة (٣)

الفقرة (ب)

شطب نص الفقرة والاستعاضة عنه بالنص التالي:

ب. يكون مركز النقابة في عمان ولها فتح فرع في اي منطقة يوجد فيها مديرية تربية وتعليم وذلك بقرار من المجلس.

المادة (٤)

الموافقة عليها مع اضافة الفقرتان (ج، د) التاليتان:-

ج. جمع كلمة المعلمين والمحافظة على حقوقهم وكرامتهم.

د. تأمين الحياة الكريمة للمعلمين وعائلاتهم في حالة العوز والشيخوخة.

المادة (٥)

الفقرة (أ)

- شطب عبارة (او التسبب في اختلال انتظام الدراسة او ارباكها او اعاقبتها او تعطيلها بأي صورة كانت). الواردة في آخرها.

المادة (٩)

شطب النسبة الرقمية الواردة في آخرها

(١ : ٢٠٠).

والاستعاضة عنها بالنسبة الرقمية التالية

(١ : ١٠٠).

المادة (١١)

الفقرة (أ)

- شطب عبارة (او الوزير) الواردة بعد عبارة (بدعوة من المجلس).

المادة (٢٦)

- في مطلعها.

شطب عبارة (الهيئة العامة) والاستعاضة عنها بعبارة (الهيئة الادارية).

الفقرة (أ)

- شطب عبارة (الهيئة الادارية) والاستعاضة عنها بعبارة (الهيئة العامة) الواردة فيها.

المادة (٢٨)

الفقرة (ب)

شطب عبارة (تسعة اشهر) والاستعاضة عنها بعبارة (سنة شهور) الواردة فيها.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

أمين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

ملاحظة:

غائقة من السادة اعضاء اللجنة:-

د. محمد ابو فارس، د. احمد الكوفحي،

د. همام سعيد، ابراهيم خريسات، عبدالرحيم

العمور حول الفقرتان (ب، ن) من المادة (١٨)

والفقرة (هـ) من المادة (٢٦).

مخالفة للأكثرية في اللجنة القانونية

في الفقرة ل من المادة ١٨ فقد نصت على استثمار اموال النقابة.

والفقرة ن من المادة ١٨ ونصها ابداع اموال النقابة في المصارف التي يحددها.

والفقرة هـ من المادة ٢٦ ونصها ابداع اموال الفرع في المصرف الذي تحدده.

فهذه الفقرات جاءت على اطلاقها وتسوغ استثمار الاموال بما يتناقض مع احكام الشريعة الاسلامية وتسوغ الفقرة ن، هـ وضع الاموال في البنوك الربوية التي تستغلها للربا، فتراعي بأموال النقابة.

ولما كان الربا ومخالفة احكام الشريعة في استثمار الاموال أمراً مرفوضاً عقلاً وشرعاً. لأن العقل السليم يرفض الاثراء بلا سبب.

وكذلك الشرع فإنه اعلن الحرب على المرابين والمخالقين لأوامر الله تبارك وتعالى وحذر المخالفين فقال تعالى: «فليحذر الذين يخالفون عن أمره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم». وما الفتن والمصائب التي تصيب الامة الا نتيجة استبعاد شرع الله ومخالفة احكام الشريعة الاسلامية في الاستثمار وغيرها.

وبناء على ما تقدم واعذاراً الى الله فاننا نقترح ان تضاف الفقرات المذكورة اعلاه العبارة التالية: بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية.

د. احمد الكوفحي

عبد الرحيم عكور

د. همام سعيد

ابراهيم خريسات

د. محمد ابو فارس

هكذا من المأهول

هكذا من أهول

الاسباب الموجبة
لوضع مشروع قانون نقابة المعلمين

ان الاسباب الموجبة لوضع مشروع قانون نقابة المعلمين هي رغبة مجلس النواب الموقر التي ابداهها في جلسته الثامنة عشرة من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٨ بشأن وضع مشروع قانون لنقابة المعلمين، وقد رفع معالي رئيس مجلس النواب رغبة المجلس الموقر المذكورة الى سيادة رئيس الوزراء، وقد تضمنت الرغبة، ما يلي كما وردت في كتاب معالي رئيس مجلس النواب المحترم رقم ٤٧٨/١٦/١٧/٣ تاريخ ١٩٩٢/٢/١٩:-

(قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة عشرة من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٨ الموافقة على قرار اللجنة القانونية بشأن وضع قانون لنقابة المعلمين واحالته على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس استنادا لاحكام المادة (٩٥) فقرة (أ) من الدستور).

واستجابة لهذه الرغبة فقد اعدت الحكومة مشروع قانون نقابة المعلمين المرفق آخذا فيه بعين الاعتبار ما يخدم المصلحة العامة المتصلة بالتربية والتعليم في المملكة وحقوق ابنائنا الطلبة، وحققهم الدستوري في ضمان استمرار التعلم والتعليم لهم مع مراعاة اوضاع المعلم الى المبدى الذي لا يتعارض مع تلك المصلحة العليا.

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٣
قانون نقابة المعلمين

المادة كما وردت في المشروع
المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة القانونية
موافقة

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ ابو زنت نقطة نظام.

السيد عبدالمعزم ابو زنت: لئن لا تفقد النصاب ارجو الحزم في منع احد من الخروج الا لضرورة شرعية تقتض بها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاخوان كلهم انشاء الله حريصين على النصاب وعلى كل شيء، وشكراً لكم بارك الله فيكم. المادة الاولى معروضة على المجلس الكريم، الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس، الزملاء النواب.

اتوجه اليكم باقتراح من اجل مصلحتنا وهو الموافقة على التعديل الذي قدمه ممثلي قطاع المعلمين الذي يشكل اكبر قطاع مهني والذي يعاني بنفس الوقت رغم حجم المعنى الملقى على عاتقه في سبيل بناء الاجيال التي تعقد عليها الامة املنا حتى نستطيع الاسراع في تنفيذ واخراج هذا القانون الى حيز الوجود وان هذا التعديل جاء من معرفة ودراية كبيرة تؤمن لهم ولابنائنا العيش الكريم بسلام العلم والمعرفة

مجلس النواب
قرار اللجنة القانونية

المادة (٢)
- تعريف المعلم - شطب التعريف الوارد والاستعاضة عنه بالنص التالي:
المعلم: كل من يتولى التعليم او اي خدمة تربية متخصصة او ادارية او فنية مساعدة في اي مؤسسة تعليمية حكومية او اي ادارة من ادارات الوزارة او المؤسسات التعليمية الخاصة.
معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، انا طبعاً مع الصياغة التي صاغتها اللجنة القانونية وهي نفس المعنى لكنني احب ان اضيف ان هذا التعريف للمعلم يحرم قطاع المتقاعدين من نقابة المعلمين وانا اعتقد ان قطاع المعلمين والذي خدم فترة طويلة المعلم المتقاعد من حقه ان يكون عضواً في هذه المؤسسة التي تدعى شؤون قطاع المعلم العامل والمعلم المتقاعد، لذا انا اقترح على الزملاء ان يشمل التعريف المتقاعدين من المعلمين، وشكراً.
معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ طاهر المصري.

السيد طاهر المصري: معالي الرئيس، ان التعريف او تعديل تعريف المعلم الوارد من اللجنة القانونية يشير الى ان التعريف اضاف كل من له خدمة او مشارك بخدمة تربية متخصصة او ادارية او فنية مساعدة في اي مؤسسة تعليمية حكومية او خاصة، ان مثل هذا التعريف الواسع سوف يضيف فئات كثيرة جداً ادارية

راجياً من النواب الكرام دعم هذا التوجه وهذا الاقتراح، وشكراً.
معالي رئيس المجلس: شكراً، هذا مشروع قانون قد يكون الاول الذي طلبه مجلس النواب وقصته معروفة للجميع ونرجوا ان نلتزم بالنقاش والاختصار ما امكنا، المادة الاولى معروضة على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟
موافقة. شكراً المادة الاولى موافق عليها المادة الثانية الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:
المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك:-

الوزارة: وزارة التربية والتعليم.
الوزير: وزير التربية والتعليم.

النقابة: نقابة المعلمين المؤلفة وفق احكام هذا القانون.

الهيئة العامة: الهيئة العامة للنقابة.

المجلس: مجلس النقابة.

الفرع: فرع النقابة.

النقيب: نقيب المعلمين.

المعلم: كل من يتولى التعليم في اي مؤسسة تعليمية حكومية او خاصة وكل من يتولى اي خدمة تربية متخصصة او ادارية او فنية مساندة في اي ادارة من ادارات الوزارة او في المؤسسات التعليمية الخاصة.

وفنية الى نقابة المعلمين وبالتالي الهدف من جعل النقابة تهتم بالمهنة كمعلم سوف يتغني في هذه الحالة، لذلك توسيع القاعدة لن يساعد نقابة المعلمين لتحديد مهامها والتعامل مع شؤونهم كمعلمين واعتقد ان التعريف الوارد في مشروع القانون هو افضل لانه محدد اكثر، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ ابو محمد تفضل.

السيد مطير البستنجي: في التعريفات الواردة الوزارة وزارة التربية والتعليم لا بد ايضاً اضافة وزارة التعليم العالي (كليات المجتمع) حيث التعريف الوارد سواء كان في الاصل او في تعديل اللجنة القانونية ينطبق على المعلم في كليات المجتمع وهو ايضاً يخضع لنظام الخدمة المدنية كالمعلم موجود في وزارة التربية والتعليم ولا ينطبق عليه ما ينطبق على الجامعات، ولذلك اتفق على زملائي بحكم الخبرة الواسعة في هذا الميدان ان يكون المعلم في كلية المجتمع من ضمن المشمولين بنقابة المعلمين بموجب هذا القانون، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: في كان عندي اقتراحين الاقتراح الاول تقدم فيه الزميل عبدالحفيظ علاوي على اساس شمول المعلمين المتقاعدین، التعديل الثاني وحتى نميز نقابة المعلمين خوف من عمليات اللبس مع نقابات اخرى من حيث المفاهيم والمضمون العام لها، انا اقترح ان تضيف كلمة مهنة التعليم يعني تصبح المعلم كل من يتولى مهنة التعليم.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: استمراً يعني للفكرة التي اثارها الزميل العزيز ذيب مرجي اقترح ان يضاف في التعريف في المادة الثانية المهنة نقطتين تعني مهنة التعليم، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: شكراً معالي الرئيس، في الحقيقة الموضوع الاول الذي اشار اليه دولة الاستاذ طاهر المصري حول تعريف اللجنة للمعلم الحقيقية اللجنة عندما عرفت المعلم ولأننا نريد ان نقيم تشريعاً متناسق غير متناقض فقد اخذنا بالتعريف الذي اقره هذا المجلس الكريم عندما ناقشنا قانون التربية والتعليم، لذلك لا يجوز ان نضع تعريف للمعلم في قانون التربية والتعليم واضع تعريف مغاير للمعلم في هذا القانون هذا ما اخذته اللجنة في عين الاعتبار عندما عرفت المعلم، الحقيقة فيما يتعلق بما اثاره الأخ الاستاذ مطير البستنجي حول اضافة معلمين كليات المجتمع. يعني هذا الموضوع ايضاً كان موضع نقاش داخل اللجنة وقيل هل هؤلاء ذوي مستوى آخر خلاف المستوى التعليم في المدارس الحكومية ومدارس التربية والتعليم كانت توجه اللجنة الى ان اولئك المعلمون لهم احكام خاصة هم يعتبرون بالتعليم العالي، التعليم في الكليات يعني يكاد ان يكون كلية جامعية متوسطة لذلك اجتازت اللجنة ان تبقى هذا القانون لمعلمي التربية والتعليم لمن يعملون من رياض الاطفال

النقابة، فأقترح شطب ادارة او إدارين وفنيين مساعدين لانه لا يوجد لهم علاقة في التعليم، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس.

اولاً: لا يوجد هناك فرق مطلقاً بين التعريف الذي ورد في مشروع القانون وبين التعريف الذي ورد في قرار اللجنة القانونية كما قد تراءى للبعض الحقيقة قرار اللجنة القانونية احكم فقط لو نظرنا تمام للتعريفين لوجدناهما لم يزيده شيئاً في الاحكام او في التعريفات في مشروع القانون النصف الاول على من يتولى التعليم، من يتولى التعليم في اي مؤسسة تعليمية حكومية او خاصة، النصف الثاني الذي يتولى الخدمات التربوية المساندة، جاء تعريف اللجنة القانونية ومجهم مع بعضهم، قال كل من يتولى التعليم او اي خدمة تعليمية متخصصة ادارية في اي مدرسة حكومية او خاصة، فهذه النقطة الاولى لا يوجد اي فرق سيدي الرئيس وكما تفضل معالي المقرر هي يمكن احكم ويتمشى مع التعريف الذي وارد في قانون التربية والتعليم هذه النقطة الاولى.

النقطة الثانية: كل الوظائف الادارية المساندة والمساعدة سواء كان في وزارة التربية والتعليم او في المؤسسات الخاصة بحسب قانون التربية والتعليم يجب ان يكون مشغلاً قد مر في مهنة التعليم لا يجوز لأي شخص ان يعين مدير مدرسة او مشرف تربوي الا حسب قانون التربية

وحق الثانوية العامة، يمكن لمعلمي كليات المجتمع ان يقترحوا او يقترح لهم قانون آخر نقابة المعلمين لكليات المجتمع مثلاً او اسم آخر لهذا الموضوع، على اي حال اذا توجه المجلس الكريم لاضافة معلمي كليات المجتمع لنقابة المعلمين فاعتقد ان مكان ذلك يكون في المادة السادسة فقرة (ب) من هذا القانون، لأنها إضافة ايضاً المدارس الخاصة اذا توجه المجلس كذلك فيكون مكانه في المادة السادسة فقرة (ب) هذا ما وددت ان ارد عليه سيدي الرئيس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عيسى الرميوني.

السيد عيسى الرميوني: شكراً معالي الرئيس.

في تعريفنا الى مهنة التعليم وتعريفنا للمعلم بأن تكون مهنة التعليم ارى ان هناك اضافة الادارات المساعدة لهذه المهنة لا يخدم المعلم في تعريفه حيث ان قانون النقابات هو رفع دائماً مستوى المهنة، ولناخذ مثال خازن في مستودع لمدرسة ما علاقته في التعليم او فراش في مدرسة حتى نضيف ادارة، هل هذا جزء من التعريف؟ هل يتولى التعليم؟

تقديري ان تقتصر التعريف على المعلم من يتولى التعليم وليس مؤسسات ادارية تابعة لوزارة التعليم، او المدارس لأن لها نقابات اخرى اذا كان مهندس في وزارة التعليم بدنا ليعتبر جزء من المهن الفنية ماله نقابة مهندسين وهي حريصة على رفع مستواه المهني، الغاية الاساسية رفع المستوى المهني للممتهن في

والتعليم الذي اقريناه، فهي بالواقع يعني ينطبق عليه ولا خوف من ان اي شخص اداري اخر لا يتولى مهنة التعليم، فاذا كانت الغاية هي رفع مهنة التعليم فهؤلاء معلمون، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، عل ضوء ما تفضل به معالي وزير التربية التعريف المقدم من اللجنة القانونية وتوافق مع الأصل المقدم بقي عندنا اقتراح باضافة المتقاعدين وثني عليه اذا سمحتم ان طرح ذلك للتصويت بعد ان يقرأ الاقتراح، الأخ الأمين العام او الاستاذ علاوي تقرأ لنا الاقتراح.

السيد عبدالحفيظ علاوي: اضافة كل من يتولى التعليم كل من يتولى او تولى التعليم.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير التربية والتعليم الاستاذ ذوقان.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس تفضل معالي المقرر وقال في انه اذا كان توجه المجلس بان يأخذ بهذا الاقتراح فمكانته في المادة السادسة، المادة السادسة تشير الى الفئات التي يضمها هذا القانون، مادة واحد يعتبر عضواً في النقابة كل معلم عامل عندئذ نستطيع ان نقول وكل معلم متقاعد، فرجاءاً اذا سمحتم معالي الرئيس ان ترجي.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ ذيب مرجي اقترح ذكر مهنة التعليم وثني عليه هي كل من تولى او يتولى مهنة التعليم اضافة كلمة مهنة التعليم، او كل من يمارس مهنة التعليم ما عنده مانع، من يوافق على ذلك؟

٢٤ - ٥٠.

ما هو الاقتراح استاذ بسام.

السيد بسام حدادين: اعادة العد سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: لا يجوز ما في موجب اذا في موجب ما في مانع، التعليم هو مهنة لأن له قانون، قضية لوحدها، طيب من يوافق على قرار اللجنة القانونية كما جاءت؟ قرار اللجنة القانونية المقترح المقدم، قرار اللجنة القانونية من يوافق عليه؟

السيد الامين العام: ٣٩ - ٥٠.

معالي رئيس المجلس: ٣٩ من ٥٠. وموافقة على قرار اللجنة القانونية المادة الثالثة.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣ -

أ- يؤسس في المملكة نقابة تسمى (نقابة المعلمين) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ولها بهذه الصفة الحق في تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق غاياتها واهدافها، وإن تقاضي وتقاضي زان توكل عنها اي محام في الاجراءات القضائية او القانونية المتعلقة بها.

ب- يكون مركز النقابة في عمان ولها فتح فرع في المنطقة التي يوجد فيها مديرية تربية وتعليم في محافظات والوية المملكة وذلك بقرار من المجلس.

قرار اللجنة القانونية

المادة (٣):

الفقرة - ب - شطب نص الفقرة والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ب- يكون مركز النقابة في عمان ولها فتح فرع في أي منطقة يوجد فيها مديرية تربية وتعليم وذلك بقرار من المجلس.

معالي رئيس المجلس: المادة الثالثة (أ و ب)، هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة. المادة التي تليها.

ترفع الجلسة لمدة عشر دقائق ونعود.

* وهنا رفعت الجلسة لمدة عشر دقائق لأداء صلاة الظهر وبعدها عاد المجلس للانعقاد *

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

نستأنف الجلسة، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية، المادة الرابعة.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤ - تمارس النقابة نشاطها وتعمل على المساهمة في تحقيق ما يلي:-

أ- رفع المستوى العلمي والثقافي والاجتماعي للمعلم.

ب- الارتقاء برسالة التعليم وتطويرها والمحافظة على اخلاقياتها وتقاليدها.

قرار اللجنة القانونية

المادة (٤):

الموافقة عليها مع اضافة الفقرتان (ج، د)

التاليان:

ج- جمع كلمة المعلمين والمحافظة على حقوقهم وكرامتهم.

د- تأمين الحياة الكريمة للمعلمين وعائلاتهم في حالة العوز والشيخوخة.

معالي رئيس المجلس: استاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: في الفقرة (ج) ارى جمع كلمة المعلمين تعبير غير محدد غير قانوني برأيي ويمكن ان يكون مأخذ حتى على نقابة المعلمين فكلمة جمع كلمة المعلمين، الواقع اي اختلاف بين المعلمين يمكن ان يكون مأخذ على نقابة المعلمين فمن حيث تقصد خدمتهم حقيقة قد يكون مدخل للتدخل في شؤوننا، فأنا ارى ان يكون التعبير يمكن ان يكون المقصود كما افهم المحافظة على حقوق المعلمين وكرامة مهنة التعليم، او نرجع للنص الأصلي اما تعبير جمع كلمة المعلمين فأرى انه تعبير غير صحيح وغير سليم.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اي ملاحظة الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس، انا اقترح حقيقة صيغة يمكن ان تضم الفقرتين المضافتين (ج و د) تحسين الأوضاع الاجتماعية للمعلمين وتأمين الحياة الكريمة لهم ولعائلاتهم في حالة العوز والشيخوخة لتكون بديل للفقرتين (ج و د).

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة الفقرة (ج) فيها معنى مهم جداً وهو لا يشمل النص الذي ذكره الزميل حمزة منصور لأن هو هنا المقصود فعلاً من النقابة توحيد بنود المعلمين وجمع كلمتهم واعتقد هذا هو الهدف يعني أحد الأهداف الرئيسة لذا أنا مع البقاء المعنى لا الأقلية، إذا يستبدل بتوحيد جهود المعلمين ماشي، لكن لا بد من التأكيد على هذا المعنى جمع كلمة المعلمين وتوحيد جهودهم بالمحافظة على حقوقهم والتقييد بمهنة التعليم، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة هذا النص من النصوص المألوفة في تشريعاتنا النقابية التي صدرت بقوانين أيضاً وقد ورد مثل هذا النص في قانون نقابة الأطباء لسنة ١٩٧٢، حيث جاء بالحرف الواحد جمع كلمة الأطباء والمحافظة على حقوقهم وكرامتهم، كما جاء أيضاً في قانون نقابة الأطباء البريطانيين ونقابة أطباء الأسنان وأيضاً في قوانين النقابات الأخرى وجدت نصوص مشابهة لهذا النص لا يمكن اعتقد أن يفهم من كلمة جمع أن ذلك أن تحقق إجماع في المطالب الحقيقة، لا الحقيقة هو تعبير يهدف المحافظة على كرامتهم وحقوقهم حقيقياً، مش معقول معلم محي يختلف في قضية المحافظة على كرامته وحقه ما يعتقد أن يكون فيها قضية خلافية هذه المحافظة على الكرامة والحق، جمع كلمة المعلمين والمحافظة على حقوقهم وكرامتهم، ولذلك

سيدي الرئيس النص نص سليم واقتراح الموافقة عليه كما جاء من اللجنة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ ابو زنت.

السيد عبد المنعم ابو زنت: اقترح التعديل الطفيف على فقرة (ج) بدل جمع كلمة المعلمين الحفاظ على وحدة كلمة المعلمين، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عيسى الرميوني.

السيد عيسى الرميوني: كون عضوية النقابة مشروطة في تعريف المعلم، هو يعني حكماً مجموعة كلمتهم، وبالتالي خطينا نحن نعود للنقابة نقول عضوية النقابة تجمع كلمة المعلمين والمحافظة على حقوقهم وكرامتهم، يعني نؤكد على العضوية الحتمية.

معالي رئيس المجلس: نعم شكراً، الاستاذ الملاونة.

السيد محمد الملاونة: شكراً معالي الرئيس، أنا ملاحظتي حول بدل رفع مستوى المعلمين وهذا اعتقد انه لا يتفق ومكانة المعلم اقترح استبدالها بتحسين مستواه الثقافي والفكري وإلى آخره. بدل رفع تحسين، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: تحسين المستوى العلمي، استاذ عبد الباقي جو.

السيد عبد الباقي جو: اقترح تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية والثقافية للمعلم وتأمين الحياة الكريمة له وتبني قضاياهم ومصالحه.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ

قرار اللجنة القانونية

المادة (٥):

الفقرة - أ -

- شطب عبارة (أو التسبب في اختلال انتظام الدراسة أو ارباكها أو إعاقتها أو تعطيلها بأي صورة كانت). الواردة في آخرها.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ منصور

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس، اقترح شطب هذه المادة بالكامل وذلك للأسباب التالية:-

أ - عدم وجود ما يماثلها في قوانين النقابات المهنية القائمة في المملكة الأردنية.
ب - ما تحمله من تشكيك من حرص المعلمين على مصالح الطلبة ورواسب الروح الانتمائية في النظر للمعلمين والتعامل معهم.

ج - مراعاة احكام الأنظمة والتعليمات والتشريعات المتعلقة بشؤون التربية والتعليم والمعلمين تعتبر من قبيل التحصيل الحاصل والنص عليها بهذا القانون لا مبرر له. وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: اعتقد ان الأبقاء على المادة كما وردت، الفقرة (أ) كما وردت في مشروع الحكومة سيكون سبباً في إعاقة القضايا المطالبة للمعلمين هذه نقابة ومن مهمات العمل

فخري قعوار.

شكراً معالي الرئيس اعتقد ان ما تقدمت به اللجنة القانونية من إضافة هو يعني تقدير جيد منها واقترح ان نصوت على قرار اللجنة وان نختصر في التعليق على هذه المادة والمواد التالية من اجل انجاز هذا القانون، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، لم اسمع اقتراح وتثنيه عليه على ما اعلم ولهذا مشروع القانون، مشروع التعديل المقدم من اللجنة القانونية او الاضافة، الشيخ عبد الباقي هذا لاحقاً، طيب اضافة اللجنة القانونية من يوافق عليها؟ قرار اللجنة القانونية.

السيد الامين العام: ٢٥ - ٤٥.

معالي رئيس المجلس: ٢٥ من ٤٥. وموافق عليها، المادة التي تليها.

السيد رئيس اللجنة كمنقر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥ - تلزم النقابة في سياق ممارستها لنشاطها واعمالها المنصوص عليها في هذا القانون بما يلي:-

أ - المحافظة على متطلبات العملية التربوية وبشكل خاص رعاية مصلحة الطالب وحقه في التعلم وعدم الاضرار بهذا الحق، او التسبب في اختلال انتظام الدراسة او ارباكها او إعاقتها او تعطيلها بأي صورة كانت.

ب - مراعاة احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به واحكام التشريعات الاخرى المتعلقة بشؤون التربية والتعليم او بالمعلمين.

النقابي ان يسعى من أجل تحسين أوضاع المعلمين ولهم مطالب دائماً وفي كل الأحوال وأعتقد ان مثل هذه المادة التي تمنع أي عمل مطلي وتعيق وتمنع تعليق الدراسة تمنع الاضراب ليوم، تمنع أي شكل من أشكال تعزيز القضايا المطلية للمعلمين سيشل عمل النقابة، ولذلك انا مع قرار اللجنة القانونية بشطب ما تحته خط من عند او التسبب الى آخر الفقرة، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: اعتقد ما جاءت به اللجنة القانونية متوازن وأقترح التصويت على قرار اللجنة القانونية مع الشكر.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، يعني انا فقط أحب ان اؤكد ان النقابات اصلاً يعني عندما وجدت قبل قرون كان الهدف منها خدمة الفئة المستفيدة منها وخدمة المهنة التي تنتسب إليها وإذا أردنا ان نأخذ نظام النقابات نأخذ بكامله اما الحقيقة النص الوارد في المادة في المشروع يعني ان لا نقابة فإذا نحن لا يجوز ان نأخذ اسما ونفرضها من مضمونها، انا أولاً لست مع إختلال الدراسة ولكنه بنفس الوقت يعني الاضراب مثلاً النقابة بدون إضراب ان تعطى هذا الحق على الأقل ضمن ضوابط لمنعها انها ليست نقابة الآن.

إذا هي مؤسسة جديدة لذلك انا أرى ان النص الذي جاء في اللجنة القانونية يعني الفقرة

الاولى لانها ضرورية فانا لست مع حذفها ونشطب الذي يفرغ النقابة من مضمونها وخليتها تكون على الأقل متماسكين بين الخطاب الديمقراطي للممارسة الديمقراطية حتى تكون مثال، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس، باختصار شديد الحقيقة نعم نحن نريد ان ننظم نقابة للمعلمين لرفع سوية المعلم والمحافظة على حقوقه وكرامته وبفس الوقت كتشريع متوازن أيضاً نريد أيضاً للعملية التعليمية ان تكون في احسن حالاتها من خلال المعلم الذي نسعى ايضاً من خلال هذا القانون وقانون التربية والتعليم لرفع سويته فالحقضية قضية توازن سيدي الرئيس وهذا ما كان باعتبار اللجنة القانونية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير التربية والتعليم الاستاذ ذوقان الهنداوي.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس أولاً: لا أعرف كيف ان بعض الاخوة النواب قد حملوا هذه المادة بأكثر مما تحمل فعلاً كأن يقال بأن وراء هذه المادة هنالك نوع من التشكيك في مصداقية المعلم وفي عمل المعلم، هذا كلام الحقيقة غير وارد ولا أرى مهما يعني تكررت قراءة المادة بأن تقود الى مثل هذا المعنى الحقيقة استنتاج غريب في غير محله، صحيح ان هذه النقابة هي نقابة المعلمين والغاية منها كما ورد في موادها بشكل عام هي رفع مستوى مهنة المعلمين لكن هل يعني هذا

والله بدنا رأساً يعني نفتح الباب على مصارعه وإعاقة عمل الدراسة للمدارس، هنا يدخل الشك وليس الشك في اثبات هذه المادة، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، لدينا الآن اقتراحات اقترح وثني عليه بشطب المادة اقترح او تنسب اللجنة القانونية والنص المقدم، نبداً بالأبعد وهو شطب هذه المادة، من يوافق على ذلك ؟

السيد الأمين العام: ٨ - ٤٦.

معالي رئيس المجلس: ٨ من ٤٦، لم ينجح الاقتراح، الاقتراح الثاني المقدم من اللجنة القانونية.

قرار اللجنة القانونية، من يوافق عليه ؟

السيد الأمين العام: ٢٦ - ٤٦.

معالي رئيس المجلس: ٢٦ من ٤٦، وموافقة على قرار اللجنة القانونية. المادة التي تليها.

السيد رئيس اللجنة القانونية كمقرر: المادة كما وردت في المشروع المؤقت.

المادة ٦ - أ - يعتبر عضواً في النقابة كل معلم عامل في جهاز الوزارة وتزود الجهة المختصة فيها المجلس بأسماء المعلمين الذين تنطبق عليهم احكام هذه الفقرة.

ب - يحق للمعلم العامل في اي مؤسسة تعليمية اخرى سواء كانت حكومية او خاصة من غير مؤسسات التعليم العالي الانتساب الى النقابة وفقاً لاحكام هذا القانون.

ج - يشترط في عضو النقابة ان يكون

رفع مستوى مهنة التعليم إجتماعياً ومادياً ومعيشياً ومهنياً، هل يعني هذا بأنه يجب ان يكون ولو ببعض الأحيان ببعض المناسبات على حساب الطالب اصلاً وجود المعلم اصلاً من أجل الطالب نفسه من أجل ان يبيء التعليم المناسب للطالب ووجود المؤسسة التربوية كلها من الوزير مروراً بالأداري وانتهاءً بالمعلم هو من أجل الطلاب من أجل تهيئة الفرص التوجيه للطلاب وعدم إعاقة هذه الفرصة بأي شكل من الأشكال فانا لا أدري كيف الاخوان يبررون لأنفسهم بأن يقولوا بأنه ان يقتصروا مهنة تحسين المعلم على جانب واحد فقط وهو إعاقة التعليم بالنسبة للطلاب إذا رأى المعلمون ان هنالك شيئاً، من قال ان النقابات هي فقط للاضراب كما قال أحد الاخوان النواب الزملاء إذا حرم او إذا لم يسمح للمتسبين لهذه النقابة ان لا يعمقوا مهنة التعليم لطلابهم نقول بأن معنى النقابة قد انتهى يعني هذه الحقيقة مفهوم يجوز لما كان في القرن الثامن عشر والتاسع عشر لما كان في حقوق كل المواطنين بما فيهم أصحاب المتسبين للنقابات كان هذا المعنى قائم قد يكون صحيح لكن اليوم في مليون ألف وسيلة لتحقيق غايات أي نقابة، وهذه النقابة لتحقيق غاياتها دون اللجوء إلى الغاية تقتل الأصل والمغزى الرئيسي من إقامة هذه النقابة اذا كان نريد ان نساوم على حق الطلاب في الاستمرار في حقهم في التعلم والتعليم، فانا الحقيقة لا أرى على ان في هذه المادة أي شيء لا يعني سلبى لا بالنسبة لكرامة المعلم لا بالنسبة لغايات النقابة إذا أرادوا ان يحققوا غاياتهم في ألف وسيلة ووسيلة هذه بل بالعكس انا أرى ان الشك هنا يمكن عندما نقول

هكذا من أهمل

أردني الجنسية وإن لا يكون منتسباً إلى نقابة أخرى.

قرار اللجنة القانونية: موافقة

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، أنا أجلت اقتراحي عند تعريف المعلم وبناء على إقرار من نائب رئيس الوزراء وموافقة الأخوان على أن يأتي إلى هذه المادة وتضاف فقرة تشمل المتقاعدين من المعلمين لتكون فقرة (د).

معالي رئيس المجلس: ضعتها بالصيغة التي تراها، استاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة أنا أتت على ما ذكره الأخ عبد الحفيظ علاوي وما أشار إليه معالي نائب رئيس الوزراء وأقترح الصيغة التالية بديلاً للفروع الثلاثة يعتبر عضواً للنقابة كل معلم أردني عامل أو متقاعد في جهاز الوزارة أو أي مؤسسة تعليمية أخرى تابعة لأحدى الوزارات على أن لا يكون عضواً في نقابة أخرى، وشكراً.

اصوات: ننتهي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس، في البداية أنا مع تعديلات التي قدمتها لجنة المعلمين في الكامل وعلى هذا الأساس أرى في هذه المادة كأقترح يعتبر عضواً في النقابة كل عامل أو متقاعد في جهاز الوزارة أو أية مؤسسة حكومية أخرى ولتؤود اللجنة المختصة فيها

المجلس بأساء المعلمين الذين تنطبق عليهم أحكام هذه الفقرة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس، أنا أعتقد أن نقابة المعلمين نقابة مهنية وليست نقابة عمالية ومن مميزات النقابة المهنية أن الانتساب لها إلزامي، ولذا فلا يجوز أن يكون الانتساب لنقابة المعلمين إلزامي لمعلمي وزارة التربية والتعليم وخيارياً لغيرهم لهذا فأنتي أقترح أن يكون النص الانتساب للنقابة إلزامي لجميع المعلمين وعندها تصبح نقابة ليست لمعلمي وزارة التربية والتعليم فقط.

أما في موضوع التقاعد سيدي الرئيس فمهمة التعليم لا تكتسب بشهادة جامعية وإنما تكتسب بممارسة هذا العمل فمن خرج من هذه الممارسة لم يعد معلماً والتقاعد يا سيدي نوعين، تقاعد من وزارة التربية والتعليم من مؤسسات الحكومة قد لا يقود إلى أن يستمر في العمل معلماً فقد يعمل بأي مهنة أخرى قد يعين عاقل وقد يفصح بقالة قد يشتغل بأي مجال في مجالات الحياة وبالتالي لا يعود معلماً أما أن تقاعد من الدولة وعمل في القطاع الخاص فقد بقي معلماً وبقي له مثل هذا الحق.

وثانياً: - ما هي صيغة التقاعد؟

كيف يتقاعد من القطاع الخاص يا سيدي الرئيس؟

لا يوجد صيغة للتقاعد من القطاع الخاص التقاعد المنحدث عنه في النقابات سيدي الرئيس هو تقاعد من النقابة نفسها، هناك في

المهنة ومستقبلها لا بد أن يكون عضواً فيها، لذلك ولأن النقابات الأخرى حقيقة أعضائها المتقاعدين لا يمكن أن يكونوا أعضاء في الهيئة العامة وهذا هو الساري في كل النقابات أرى أن نبقى على النص كما هو وإن تقتصر النقابة على المعلم العامل فقط، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ فارس الشايلسي.

السيد فارس الشايلسي: شكراً معالي الرئيس، أتت على ما قاله الزميلين عبد الرؤوف الروابدة وحسين مجلي، واقترح إضافة فقرة على المادة بحيث يكون الانتساب للنقابة إلزامياً للمعلمين كافة، وشكراً.

اصوات: ننتهي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: معالي الرئيس، يعني الأخوة الزملاء تحديداً معالي عبد الرؤوف الروابدة والاستاذ حسين مجلي تكلموا كلام منطقي في هذا الموضوع مقنع، لكن عندي تساؤل بخصوص المادة (٤) الإضافية التي أضيفت من اللجنة القانونية وجرى التصويت عليها فقرة (د) عندما تكلمت عن واجبات النقابة تمارس النقابة عملها في تأمين الحياة الكريمة للمعلمين وعائلاتهم في حالة العجز والشيخوخة، متى تكون هذه الحالة؟ وهو المعلم عامل وهو متقاعد، أنا أعتقد أن الهدف كان من وراء هذه الفقرة (د) والتصويت عليها بالموافقة، أخذ بعين الاعتبار أن تشمل المعلمين المتقاعدين

النقابات صناديق للتقاعد إذا أمضى مدة معينة يتقاعد من نقابته ويحرم من مزاولة المهنة لا يحتفظ إلا بحقوق النقابة أنا أعتقد أن فتح هذا الباب سيؤدي أن الثمانون ألف معلم العامل الحالي سيصبحون مئتان ألف لا يعمل إلا لثلاثهم في مجال التربية والتعليم والباقي يعملون في أمور أخرى ونحن نريد نقابة للذين يعيشون من مهنة التربية ويهتمون بها ويحاولون أن يرتبوا حقوقاً للمعلمين وللمعلمين وحدهم، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: أنا أعتقد أن هذا القانون جاء لخدمة التعليم ذاته وليس فقط لخدمة المعلم على أهمية خدمة المعلم جاء هذا القانون ليخدم المعلم وليخدم مهمة التعليم والسؤال الآن بعد أن ينتهي المعلم من التعليم هذا المعلم أما أن يعمل في التعليم الخاص وبالتالي ينطبق عليه هذا القانون وهو عضو في نقابة المعلمين أو يعمل في أي عمل آخر إذا عمل في أي عمل آخر أو كان متقاعداً، هل يجوز أن يقرر لمهنة التعليم من هو خارج مهنة التعليم الواقع عادة أن يقرر لمهنة أن كنت عضو عامل في هذه المهنة لا يجوز أن يقرر لمهنة المحامين وهذا هو الساري في كل النقابات الأخرى المهندس المتقاعد المحامي المتقاعد، الطبيب المتقاعد، الزراعي المتقاعد، هو الواقع خارج هذه النقابة ولا يجوز أن يقرر بشأن هذه النقابة ولشأن هذه المهنة وهو خارج عنها ولذلك أرجو من الزملاء أن يراعوا أنه لكي أكون حقيقة مقرر بشأن هذه

والتي أعتقد أنهم الجامعة الذين سيكونون في حالة العوز أيضاً سيكونوا في سن الشيخوخة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الذي تحدث فيه الأستاذ عبد الرؤوف، ان التقاعد تقاعد نقابة ليس من خارج النقابة هذا ما فهمت من الأستاذ عبد الرؤوف، ان التقاعد تقاعد النقابة، هناك تقاعد الحكومة وتقاعد النقابة هذا الذي فهمته من الأستاذ عبد الرؤوف، على كل حال هذه الاقتراحات التي لدينا، استاذ ابو محمد تفضل.

السيد مطير البستنجي: شكراً معالي الرئيس، يحق للمعلم العامل في أي مؤسسة تعليمية أخرى سواء كانت حكومية او خاصة هنا من غير الجامعات بدل عبارة من غير مؤسسات التعليم العالي حتى يتناسب التعريف للمعلم في المؤسسات الحكومية كما وردت وان كل معلم عامل في جهاز الوزارة او اي مؤسسة حكومية اخرى ولذلك انا اقترح ان تكون العبارة من غير الجامعات بدل من غير مؤسسات التعليم العالي.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الكوفي.

الدكتور احمد الكوفي: الحقيقة عند التامل في الفقرة (ج) يشترط في عضو النقابة ان يكون أردني الجنسية وان لا يكون متسبباً الى نقابة أخرى فنهاية الفقرة تتضمن ان يكون متقاعداً لان ما معنى ان يكون متسبباً الى نقابة أخرى إلا غير بعد التقاعد ولذلك اذا لم نضع كلمة تقاعد فيكون لغو، حتى تكون منسجمين، يعني به يكون نجا متسبب الى نقابة التجار

شطب، به يكون عمل آخر شطب ولذلك إضافة متقاعد هي فقط التي تحفظ للفقرة (ج) معناها.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ابو زنت.

السيد عبد المنعم ابو زنت: شكراً معالي الرئيس، في فقرة (ب) نص على المعلم العامل واقترح بعض الاخوة ان يضاف المتقاعد لكن هناك فريق كبير من المعلمين العاطلين عن العمل ليسوا بمتقاعدين اذا لم يبلغوا سن التقاعد وكان معلماً فهو عاطل عن العمل فينبغي ان يكون مسجلاً في النقابة اسوة بزملاءه من النقابات الأخرى، نقابة الأطباء المهندسين مثلاً يسجل فيها مئات وهم لا يمارسون عملاً، ليسوا بمتقاعدين ولا يمارسون عملاً، فلذلك اقترح الفقرة (ب) تنص على ما يلي: -

يحق للمعلم العامل في أي مؤسسة تعليمية أخرى سواء كانت حكومية او خاصة او المتقاعد او العاطل عن العمل، المعلم العاطل عن العمل حتى يأخذ حقه، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، أرجو من الاخوة هذا موضوع متخصص ومهنة من المهن وهناك نقابات مهنية أخرى لها تقاليد ومواردها المالية من جيوب اعضائها، عفواً الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس، انا كنت سأتكلم ما تكلمت به هذه مهنة وتنظم مهنة التعليم وتنظم مهنة المتسبين لمهنة التعليم اساساً والذين يكونون على هذه المهنة السامية، فلذلك لا يجوز التساهل في عضوية

هذه المهنة السامية التي تعلم ابناءنا فعلاً كل ما يتعلق بمستقبل هذه الامة هذه النقطة، النقطة الثانية في موضوع المتقاعدين حقيقي، هو وكأنا نلزم شخص متقاعد ان يكون عضو لأنه فيه صيغة الأزام يجب على المعلم ان يكون منتسب للنقابة، احد الاخوة أحب ان يتقاعد او طلب التقاعد هو نفسه بدو يرتاح حقيقي الآن إلزامية عضويته في النقابة بالإضافة الى انه فعلاً ضد رغبته الشخصية في التقاعد هي أيضاً ليست حقيقة من مهام النقابة التي تعني بالمعلمين اساساً سيدي الرئيس كل النقابات المهنية والتعليمية مهنة كما قلنا المتقاعدين ليسوا أعضاء في الهيئة العامة لكن يمكن ان تأتي انظمة في المستقبل سرداً لهذا القانون تضع أحكام تتعلق بحماية المتقاعدين بإعطائهم بعض الأمور المتعلقة بأعانتهم على تكاليف الحياة هذا امر ممكن ان يأتي بنظام بالمستقبل سيدي الرئيس، شكراً.

معالي رئيس المجلس: الاقتراحات التي طرحت اذا كان لدى الأمانة العامة، أهم ما فيها على ما أذكر قضية عضوية المتقاعد للنقابة نتخلص منها واحدة واحدة الأستاذ الأمين العام اقرأ لنا الاقتراحات التي في عليها.

السيد الأمين العام: اقتراح من الأستاذ عبد الحفيظ علاوي وثني عليه، والذي ينص على يعتبر عضواً في النقابة كل معلم عامل في جهاز الوزارة او متقاعد وتزود الجهة إلى آخره بما ينطبق عليه احكام هذه الفقرة، ثم اقترح آخر مشابه جداً له من الأستاذ حمزة منصور ويقول يعتبر عضواً في النقابة كل معلم أردني عامل او متقاعد سواء أكان في جهاز الوزارة او في مؤسسة تعليمية أخرى إلى آخره، وهناك اقتراح ثالث

بإضافة فقرة من الأستاذ فارس النابلسي وهو اقتراح بأن يكون الانتساب للنقابة إلزامياً للمعلمين كافة، هذه هي الاقتراحات.

نصوت على التقاعد وعضوية النقابة اول واحد، قرأ الآن هو، من يوافق على اقتراح عضوية المتقاعد للنقابة.

السيد الأمين العام: ١٣ - ٤٨.

معالي رئيس المجلس: ١٣ من ٤٨، الاقتراح الذي يليه.

السيد الأمين العام: اقتراح الأستاذ النابلسي هو ان يكون الانتساب للنقابة إلزامياً للمعلمين كافة، إضافة فقرة جديدة.

معالي رئيس المجلس: اذا في تعديل تفضل صاحب الاقتراح تفضل.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: ان يستبدل (أ و ب) بفقرة واحدة الانتساب للنقابة إلزامي لجميع المعلمين، نص محدد لي (أ و ب) يعمل بالقطاع الخاص في القطاع العام ملزم بالانتساب، شكراً.

معالي رئيس المجلس: من يرى ذلك؟ إلزامية الانتساب، هل يوافق المجلس الكريم؟ السيد الأمين العام: ١٥ - ٤٨.

معالي رئيس المجلس: ١٥ من ٤٨، هل هنالك من اقتراح يطرح للتصويت؟ طيب، الآن النص المقترح الأصلي وموافقة اللجنة القانونية عليه، هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة عليه.

المادة التي تليها.

السيد رئيس اللجنة كمقرر: المادة كما وردت في المشروع

المادة ٧ - أ - يقدم طلب الانسحاب الى النقابة من المعلمين المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من المادة (٦) من هذا القانون الى المجلس مرفقاً بالوثائق والمستندات التي يحددها.
ب - يصدر المجلس قراره بشأن الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه، ولللمجلس الموافقة على الطلب او رفضه بقرار معلل.
ج - يبلغ قرار المجلس لطالب العضوية ويعلق على لوحة الاعلانات في مركز النقابة وفروعها.

قرار اللجنة القانونية: موافقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة. المادة التي تليها.

السيد رئيس اللجنة كمقرر: المادة كما وردت في المشروع.

المادة ٨ - تتكون النقابة من الهيئات التالية :-
أ - الهيئة العامة
ب - المجلس
ج - الهيئات العامة للفروع
د - الهيئات الادارية للفروع.

قرار اللجنة القانونية: موافقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة كمقرر: المادة كما وردت في المشروع.

المادة ٩ - تتكون الهيئة العامة من مجموع الاعضاء المنتخبين من قبل الهيئات العامة للفروع كمندوبين وممثلين لها في الهيئة العامة بنسبة تمثيل تعادل (١ : ٢٠٠).

قرار اللجنة القانونية:

المادة ٩ -

- شطب النسبة الرقمية الواردة في آخرها: (١ : ٢٠٠).
- والاستعاضة عنها بالنسبة الرقمية التالية: (١ : ١٠٠).

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة كمقرر: المادة كما وردت في المشروع.

المادة ١٠ - تتولى الهيئة العامة ممارسة الصلاحيات والمهام التالية :-
أ - انتخاب النقيب ونائب النقيب واعضاء المجلس.

ب - مناقشة التقرير السنوي عن اعمال المجلس واصدار القرارات اللازمة بشأنه.

ج - اقرار مشروع الميزانية السنوية للنقابة وتصديق الحسابات السنوية الختامية الخاصة بها.

د - تعيين مدقق حسابات قانوني للنقابة. هـ - دراسة الأمور الأخرى التي تعرض عليها من المجلس واصدار القرارات المناسبة بشأنها.

و - مناقشة الاقتراحات التي يتقدم بها الاعضاء شريطة ان تكون قد قدمت وتبلغ بها المجلس خطياً قبل موعد اجتماع الهيئة العامة.

بخمسة عشر يوماً على الأقل.

ز - مناقشة مشاريع تعديل هذا القانون والانظمة الخاصة بالنقابة.

قرار اللجنة القانونية: موافقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة كمقرر: المادة كما وردت في المشروع.

المادة ١١ - أ - تعقد الهيئة العامة اجتماعاً عادياً مرة واحدة في السنة، ولها عقد اجتماع غير عادي او اكثر خلال السنة اذا اقتضت الضرورة ذلك بدعوة من المجلس او الوزير لمناقشة امور معينة او بناء على طلب من عدد لا يقل عن (٢٥٪) من اعضاء الهيئة العامة على ان يبينوا في الطلب الامور التي يراود للهيئة العامة مناقشتها في الاجتماع غير العادي.

ب - يكون اي اجتماع تعقده الهيئة العامة قانونياً اذا حضره ثلثا اعضائها على الأقل. فاذا لم يكتمل هذا النصاب فتدعى الهيئة العامة لعقد اجتماع آخر بعد مدة لا تقل عن سبعة ايام ولا تزيد على خمسة عشر يوماً ويكون الاجتماع الثاني قانونياً مهما كان عدد الاعضاء الذين حضروه.

ج - يلغى الاجتماع غير العادي للهيئة العامة اذا لم يتوفر النصاب القانوني له بعد مضي ساعة واحدة على الوقت المحدد له.

د - تتخذ الهيئة العامة قراراتها في الامور التي تعرض عليها بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين اما القرارات المتعلقة بتعديل القانون والانظمة الخاصة بالنقابة فيشترط موافقة ثلثي

الحاضرين من اعضائها.

قرار اللجنة القانونية:

المادة ١١:

الفقرة (أ):

- شطب عبارة (او الوزير) الواردة بعد عبارة (بدعوة من المجلس).

معالي رئيس المجلس: استاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: بداية لا يجوز في الاجتماعات غير العادية ان تناقش مواضيع غير المواضيع المدرجة في الدعوة وقد ورد ذلك في الحديث عن الاجتماعات غير العادية للفروع ولذلك فأنني اقترح ان يضاف في عجز الفقرة (أ) ولا يجوز مناقشة أي أمور لم تدرج في الدعوة للاجتماع تحت طائلة البطلان تلك المناقشة وأي قرار يصدر فيها لأن الأصل لم يأتون لدعوة غير عادية يأتون لموضوع محدد فلا يجوز ان يفاجئوا بمواضيع أخرى.

ثانيها سيدي الرئيس انا اعتقد ان من الصعوبة بمكان ان يجتمع ثلثي الهيئة العامة وهو امر امر من الصعوبة فيما كان لمجلس النواب، ولذلك فأنني اقترح استبدال ثلثي بالأغلبية المطلقة، اذا حضرته الأغلبية المطلقة من اعضائها، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس، معالي الرئيس هنا بباقتراحي أرى ضرورة حذف كلمة الوزير من هذه الفقرة فقرة

(أ)، مخدوفة خلص.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي الأستاذ عبدالله النصور.

معالي وزير الصناعة والتجارة: معالي الرئيس أويد ما ذهب إليه الزميل عبد الرؤوف حول أغلبية ثلثين المتوجب حصولها بالفقرة (ب) لأنه هذا امر مستحيل حصوله ولا سيما وأن الفقرة (ب) تتحدث عن كل من الاجتماعين العادي والاستثنائي، ولكن في عجز الفقرة (ب) يقول انه اذا لم يتحقق هذا النصاب البالغ ثلثين فتعقد الجلسة القادمة حتى بمدة لا تقل عن سبعة ايام ولا تزيد على خمسة عشر يوم، فلتتخيل حالة اجتماع عدد اقل من الثلثين او من النصف من الذي يتخذ القرار في الموعد التالي، هنا ترك مبهماً لأنه الداعي للاجتماع وفق الاقتراح هو اما الوزير واما المجلس واما ريع الأعضاء فيا ترى اذا دعي بأحدى هذه الوسائل الثلاث الى اجتماع وما تحقق النصاب فمن الذي يحدد الموعد القانوني التالي ان هذه يقول ذلك اذا المجلس انا اقترح الآن جواب على سؤالي اذا كان الداعي هو المجلس فليكن المجلس وان كان ريع الأعضاء فيكون المجلس أيضاً لأنه لا يمكن جمع ريع الأعضاء يصوتوا على مسود لاحق وبعبارة أخرى نقول يحدد الوزير او المجلس فيما اذا كان الوزير هو الداعي او كان المجلس او ريع الأعضاء هو الداعي، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ

محمد الحاج.

الدكتور محمد احمد الحاج: شكراً معالي

الرئيس، انا أويد ما ذهبت إليه اللجنة القانونية من شطب كلمة الوزير لأن النقابة لها محلها والوزير ليس مسؤولاً عن النقابة وأوید ان تنحصر الدعوة في المجلس فقط لأنه هو الجهة المسؤولة عن دعوة الهيئة العامة سواء كان في اجتماعها السنوي او في الاجتماع غير العادي الطاريء، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، طبعاً انا أرى تمصيل حاصل ان لا علاقة لمعالي الوزير بهذا الموضوع، فقط أيضاً أريد ان أتساءل بالإضافة لما ذكره الاخوان ان ٢٥٪ من أعضاء نقابة المعلمين والهيئة العامة ولنفرض ان عندنا (٦٠) ألف هل يعقل ان يجتمع ايضاً ١٥ ألف في مكان واحد، طيب اذا افق عند هنا وانا مع قرار اللجنة القانونية ومع ملاحظات ابو زهير التي ابداءها ايضاً لأنها ادق في حال عدم اكتمال النصاب، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، انا أويد قرار اللجنة فيما يتعلق بشطب كلمة او الوزير لأنها النقابة يجب ان تكون مستقلة وان لا يتدخل بها أحد من هذه الناحية ومن الناحية الأخرى انا مع الشق الثاني من اقتراح الزميل عبد الرؤوف من حيث تنزيل نسبة الثلثين الى الأغلبية المطلقة، يعني النصف زائد واحد ولست مع الشق الأول من اقتراحه المتعلق بأن تكون الأمور محددة في جدول الأعمال لأن

طبيعة النص تقتضي ذلك حتى ما ذهب إليه الاخ عبد الرؤوف وارد ضمن هذا النص بحيث انه لا يدعى إلا من قبل المجلس او ٢٥٪ من أعضاء الهيئة العامة اذا اقتضت الضرورة هنا نتحدث المادة عن الاجتماع غير العادي الاجتماع العادي مرة واحدة في السنة هناك حكماً وهذا اجتماع غير عادي خلال السنة اذا اقتضت الضرورة فهو حكماً سيكون لبحث بعض أمور اقتضتها الضرورة ولذلك لا داعي النص عليه فأنتي على اقتراح الشق الثاني من اقتراح الاخ عبد الرؤوف حول نسبة الثلثين وأوید قرار اللجنة القانونية بشطب صلاحيات الوزير، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير التربية والتعليم.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: معالي الرئيس ابتداءً ما تقدم به معالي الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة مقبول في تبدل الأغلبية بنصف الأعضاء الهيئة العمومية وليس بالثلثين واذا كان هنالك هذا ما ورد في مادة (ب) لكن اذا كان هنالك ليس فيما ورد في (أ) فأقترح معالي الأستاذ عبد الرؤوف يبقى وارداً لكن الحقيقة المشرع عندما وضع كان تماماً يهدف الغاية لوضعها التي بينها الأستاذ عبد الرؤوف، فإذا كان في لبس في اللغة وأرجو ان تقر مرة ثانية، تعقد الهيئة العامة اجتماع عادي مرة واحدة في السنة هذه بعد ولها عقد اجتماع غير ذلك هذه معترضة بعقد الهيئة العامة اجتماع عادياً مرة واحدة في السنة نرجو ان نقفز عن الحملة المعترضة.

وذلك بدعوة من المجلس او الوزير لمناقشة امور معينة اذا يحدد في جدول أعمال الأمور المعنية، الآن الاجتماع الغير عادي اللي قال في بداية الفقرة ان ولها ان تعقد اجتماع غير عادي بناءً على طلب لا يقل من ٢٥٪ من أعضاء الهيئة العامة ان على ان يبينوا في الطلب فالحقيقة قصد المشرع ان الأمور التي ستبحثها الهيئة العمومية يجب ان تكون معينة ومحددة في طلب الدعوة سواء كان في اجتماع عادي او غير عادي اما اذا كان هنالك لبس في اللغة يبقى اقتراح معالي الأستاذ عبد الرؤوف وارد، سيدي الرئيس فيما يتعلق بالوزير، هل يحق له دعوة الهيئة العمومية كما كان مقترحاً في أصل المادة؟ او لا يحق له كما جاء في اقتراح اللجنة القانونية، ابتداءً كل النقابات المهنية الموجودة في المملكة وامامي انا احضرت معي قانون نقابة الأطباء وقانون نقابة المهندسين الوزير له الحق حتى اكثر من هيك، الوزير او عشرة أعضاء في نقابة المهندسين الحق ان يرفعوا ببطان مثلاً القرارات التي اتخذتها الهيئة العمومية.

فأولاً: من حيث الشكل يعني جميع القرارات المهنية الموجودة في المملكة للوزير دور، ومع ذلك في هذا القانون لم يرد للوزير أي دور إلا هذا الدور ودور آخر سنأتي على ذكره عند ما تأتي المادة وهذا الدور نحن نتكلم عنه مصلحة التعليم ومصلحة المعلمين لنفترض ورفع مهنة التعليم لنفترض انه بدر او ظهر للوزارة ان هنالك مصلحة لخدمة المعلمين ويريد ان يأخذ عليها موافقة الهيئة العمومية يعرضها، كيف لا يسمح للوزير بأجراء بتوجيه هذه الدعوة، الواقع انا أرى سيدي الرئيس يعني نوع من

هكذا من الأشهر

التشجيع من ذكر الوزير والسلطة التنفيذية في مثل هذا القانون الذي لا يس من قريب ولا من بعيد لاصلاحيات المجلس ولا صلاحيات الهيئة العمومية ولا أية قرارات تتخذها هو ليس عضواً ليس له حق التصويت وليس حق الأبطال كما ورد في القوانين الأخرى في قانون نقابة المهندسين ورد له حق الأبطال الرفع الى محكمة العدل.

وقل في أكثر الفقرات يشترك في نقابة الأطباء يعين طبيب في المجلس التأديبي ويعين مش عارف ماذا من الوزارة يعني وردت وردت وزارة الصحة ووزير الصحة في وزير الأشغال العامة فيما يتعلق بنقابة المهندسين في هذا القانون لم يرد ذكر طبعاً عن قصد لا تريد الوزارة ان تتدخل في هذه النقابة وهي ترغب وتريد وتمنى لهذه النقابة ان تأخذ إبعادها في تحسين مستواها وفي تطوير نفسها، لكن شغلة شكلية اذا رأى الوزير ان من المصلحة العامة ان يدعو الهيئة العمومية ليعرض لها امر ما ومع ذلك يحذف الوزير لا أعتقد انه من العدل ومن المناسب لمصلحة النقابة نفسها، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: أريد قرار اللجنة القانونية واعيد التثنية بما ذكره معالي الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة بالنسبة للنصاب لكنني أضيف الى الفقرة (د) حقيقة ان تعديل القوانين والأنظمة بثلاثين كائناً لا نريد ان نعطي الفرصة في التعديل ولذلك انا أرى ان تكون الصيغة تتخذ الهيئة العامة قراراتها في الأمور التي تعرض

عليها بأكثرية أصوات الحاضرين ونقف عند هذا الحد، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس، حقيقي انا اشاء كلام معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم فتشت على نصوص القوانين ذات العلاقة بالنقابات المهنية حقيقي رجعت لقانون نقابة الأطباء وجدت في المادة (٢٠) الهيئة العامة تعقد بشكل استثنائي يعني فوق العادة او غير عادي بدعوة النقيب او مجلس النقابة او بناء على طلب عدد من الأعضاء لا يقل عن (٢٠٪) من الأطباء المسجلين يعني الحقيقة ما فيش وزير وهي قراءة سريعة للأمانة وهي المادة المتعلقة بدعوة الهيئة العامة بأجتماع غير عادي ايضاً نفس القول يصدق على نقابة المهندسين ويصدق نفس القول على نقابة المحامين نقابة المهندسين تعقد الهيئة العامة إجتماعات فوق العادة بناءً على قرار المجلس او بناء على طلب مائة عضو على الأقل من أعضاء المسجلين بالنقابة ويجوز للنقيب بدعوة الهيئة العامة لأسباب إضطرارية يذكرها في بطاقة الدعوة إلى إجتماع لا يوجد في هذه المادة ايضاً اي شيء يتحدث عن حق الوزير في الدعوة لأجتماع هيئة عامة غير عادي، نفس القول يصدق على قانون نقابة المحامين ونقابة أطباء الأسنان وهذه النصير التي راجعتها سريعاً في هذه اللحظات لذلك حقيقة اللجنة القانونية عندما اقترحت على مجلسكم الكريم شطب عبارة أو الوزير لم يكن الموقف مؤقفاً متشنجاً بل

كان مؤقفاً هو منسجماً مع مسيرة الديمقراطية باعتبار ان هذا تنظيم نقابي هذه النقابة إحدى مؤسسات الديمقراطية والمجتمع سيصرف ديمقراطية المجتمع المدني التي تشكل هذه النقابات أساس هام في قيام ديمقراطية المجتمع المدني بحيث نحمي هذه المؤسسات من تدخل السلطة التنفيذية او حتى السلطة التشريعية عندما ينشأ هذا التنظيم النقابي لا يوجد أي تشنج بمقدار ما هو امر يتعلق بموضع قانون ديمقراطي قدر الامكان، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير التربية والتعليم.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس ليكن واضحاً انا عندما تحدثت عن إيراد الوزير في أي ذكر للوزير في أي نقابة مهنية وعن نقابة المعلمين بالذات لم اكن اتكلم عن الدعوة فقط مجرد دعوة بالعكس ورود الوزير في هذه المادة اخف بكثير من ورود صلاحيات الوزير في النقابات المهنية الأخرى الأمانة نص قانوني في نقابة المهندسين للوزير مادة (٣٠) (أ) للوزير او لاي عشرة أعضاء على الأقل من الهيئة العامة حق الطعن حتى في قانونية الانتخاب انا اتكلم عن مجمل القانون ولا اتكلم الدعوة للأجتماع وقلت على ان الوزير لم يرد له ذكر في قانون نقابة المعلمين إلا في هذه القضية الشكلية اذا رأى الوزير ان هنالك امر ما من المستحسن عرضه على الهيئة العامة فليكن بين نقابة المعلمين فليكن له الصلاحية لدعوة نقابة المعلمين وهذا لا يعني ان له أي صلاحية تنفيذية أخرى، وانا قلت على ان في القوانين الأخرى في

قانون المهندسين وموجودة أكثر من مادة وفي قانون نقابة للوزير صلاحيات فعلية يعني صلاحيات تنفيذية في هذا القانون لم يرد أي صلاحية، فأنا لم اكن اتكلم عن دعوة الهيئة العامة، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس، انا مع الاقتراح القائل بحذف كلمة الوزير، لأن النقابة هي للمعلمين ولو كان لوزير التعليم سابقاً رأي في هذه النقابة لأنشطة مع نقابة الأطباء والمهندسين النقابة هي للمعلمين ولشؤون معلمين وهم اولى في ان يديروا شؤونهم بأنفسهم اما مهنة التعليم فللوزير ان يقدم ما يراه من امور تهم هذه المهنة، لذا لا مانع لدي من ان يقوم الوزير بتقديم طلب دعوة لمجلس النقابة او النقيب اذا كانت هناك مكرمة من الوزارة تريد تهديها لهذه النقابة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ الأزابدة.

السيد محمد الأزابدة: شكراً معالي الرئيس، انني أرى بأن الأمر أصبح واضحاً وان هناك رأي اللجنة القانونية وهناك مشروع الوارد من الحكومة كما ان هناك اقتراح بأن يكون مجموع الأعضاء ٥٠٪ زائد واحد، وأرى ان الأمر أصبح جلياً، ولذلك اقترح وقف باب النقاش والتصويت على المادة الحادية عشر بمجملها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اذا سمح

لي الأخوان اتوقع ان الأمر أصبح واضح نأخذ المادة (١١) ولدينا من المقترحات عدا النص المقدم ورأي اللجنة القانونية اقتراح بموضوع النصاب والنصاب بالأغلبية المطلقة وليس بالثلثين الذي ثني عليه أكثر من زميل، هذا الاقتراح له العرض والأولية لانه جاء مثنى عليه بعدد كبير وهي تقرأ، تفضل الأستاذ الأمين العام.

السيد الأمين العام: معالي الرئيس، الاقتراح واحد فقط ثني عليه وهو من الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة ويتعلق بالفقرة (أوب) في (أ) هو أراد إضافة ولا يجوز مناقشة أي أمور أخرى لم تدرج في الدعوة للاجتماع وفي فقرة (ب).

معالي رئيس المجلس: نأخذ بند (أ) من المادة والمقترح عليها انه لا يجوز بحث أي موضوع لم يدرج على جدول الأعمال ثني على هذا، هل ثني على الاقتراح؟

السيد الأمين العام: نعم.

معالي رئيس المجلس: ثني عليه من يرى إضافة هذا الشرط؟ تفضل استاذ ابو عصام.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: أنا كان اقتراحي هو انسجام مع روح المشرع في المادة (٢٤) (أ) عندما تكلم عن اجتماعات غير العادية للفروع اورد نفس النص قال تحت طائلة بطلان مثل تلك المناقشة وأي قرار يصدر فيها، فانا أحيت ان المشرع لا يلغو يستعمل نفس الصيغة في المادتين (٢١) و(١١).

شكراً، من يرى هذا الاقتراح بإضافة الى المادة (١١) من يرى هذا الاقتراح؟

السيد الأمين العام: ٣١ - ٥٠.

معالي رئيس المجلس: ٣١ من ٥٠ وموافقة.

على إضافة هذا الشرط، البند الآن (ب) استاذ فارس السابلسي، (أ) هل بقي أي اقتراحات عليها؟ الاقتراح الذي قدم من الأستاذ عبد الرؤوف والذي يتعرض على جدول الأعمال انه لا يجوز بحث أي موضوع لم يرد على جدول الأعمال، الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس الحقيقة الأخوان صوتوا على اقتراحين في وقت واحد اقتراح اللجنة القانونية او الوزير واقتراح الأستاذ ابو عصام اللي يتعلق بعدم إدراج أي مواضيع أخرى هذا التصويت كافي هكذا، اذا لا بد من التفريق سيدي الرئيس بالتصويت لا بد من التفريق.

معالي رئيس المجلس: اذاً الاقتراح الأول انا في ذهني الاقتراح الذي ذكرته هو اقتراح الأستاذ عبد الرؤوف في موضوع جدول الأعمال البند الثاني (أ) الآن اللجنة القانونية اقترحت ان تشطب كلمة او الوزير الواردة في بند (أ) من يوافق على ذلك؟

السيد الأمين العام: ٣٠ - ٥٠.

معالي رئيس المجلس: ٣٠ من ٥٠، وموافق عليها، الآن البند (ب) أي ملاحظات واقتراحات على (ب).

السيد الأمين العام: الاقتراح من الأستاذ الروابدة، هو يحذف ثلثي أعضائها على الأقل واستبدالها بالأغلبية المطلقة من أعضائها،

قرار اللجنة القانونية: موافقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة، المادة (١٣).

السيد رئيس اللجنة كمقرر: المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣ - أ - يشترط فيمن يجوز ترشيحه وانتخابه نقيباً او نائباً للنقيب او عضواً في المجلس ما يلي:-

١ - ان لا يكون وزيراً عاملاً.
ان لا تقل مدة خدمته التعليمية عن عشر سنوات اذا كان مرشحاً لمركز النقيب أو نائب النقيب وأن لا تقل مدة الخدمة هذه عن خمس سنوات اذا كان مرشحاً لعضوية المجلس.
ب - لا يجوز انتخاب النقيب ونائبه لأكثر من دورتين متتاليتين.

قرار اللجنة القانونية: موافقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة، المادة التي تليها.

السيد رئيس اللجنة كمقرر: المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٤ - أ - يتم انتخاب النقيب ونائبه وأعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة بالاقتراح السري المباشر في وقت واحد وعلى ورقة مستقلة لكل منهم على النموذج المقرر وان تكون مهيورة بخاتم النقابة، ويدعى الوزير او من ينييه لحضور عملية الانتخاب.

ب - يشترط للفوز بمركز النقيب حصول المرشح على الاكثية المطلقة لأصوات الحاضرين من أعضاء الهيئة العامة على الأقل، فاذا لم

معالي رئيس المجلس: الآن موضوع الأغلبية المطلقة وهي بدل ثلثين، اغلبية كبيرة. أي ملاحظة على بند (ب)، معالي وزير الصناعة والتجارة عفواً.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي الرئيس لقد اقترحت ان يذكر النص من الذي يحدد مهلة الاجتماع القادم واقتراح ان يكون ذلك في (ب) السطر الرابع بعد مدة يحددها المجلس، يعني الاجتماع القادم ليس هناك ذكر للجهة فنقول نحن هنا بعد مدة يحددها المجلس.

معالي رئيس المجلس: نعم الأستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: الأخ ابو زهير المادة (١٨) اذا سمحت لي فقرة (هـ) دعوة الهيئة العامة الى دعوة إجتماعاتها فالملطوق يجري على إطلاقه، كل إجتماع للهيئة العامة يدعوله المجلس، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، البند (ب) لم يبق شيء، موافقة.

(ج) موافقة، (د) موافقة، المادة كلها وموافقة، المادة التي تليها.

السيد رئيس اللجنة كمقرر: المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٢ - يتألف المجلس من النقيب ونائب النقيب وتسعة أعضاء تنتخبهم الهيئة العامة من بين أعضائها وفقاً لاحكام هذا القانون. وتكون مدة دورة المجلس سنتين من تاريخ انتخابه.

يحصل أي من المرشحين على هذه الاكثوية لأول مرة، فيعاد الاقتراح في الجلسة نفسها بين المرشحين الاثنين اللذين حصلوا على أكثر الاصوات.

ويفوز بمركز النقيب من يحصل منها في هذا الاقتراح الثاني على أكثر الاصوات.

ج - تسري احكام الفقرة (ب) من هذه المادة على انتخاب نائب النقيب.

د - اما الاعضاء فيفوز منهم بعضوية المجلس من يحصل في الانتخاب على الاكثوية النسبية من الاصوات.

هـ - يبلغ النقيب نتيجة الانتخابات الى الوزير خلال سبعة ايام من تاريخ اجرائها وتشر في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة القانونية : موافقة.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ موافقة ، المادة ١٥ .

السيد رئيس اللجنة كمقرر : المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٥ - يتولى النقيب رئاسة المجلس والهيئة العامة وتنفيذ القرارات والاتفاقيات التي يوافق عليها المجلس ، ويمثل النقابة لدى الجهات المحلية والاجنبية والدولية . ويتولى نائبه ممارسة صلاحياته عند غيابه .

قرار اللجنة القانونية : موافقة.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ موافقة ، المادة (١٦) .

السيد رئيس اللجنة كمقرر : المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٦ - أ - اذا استقال النقيب او شغل مركزه لأي سبب آخر يصبح نائبه قائما باعماله حتى نهاية دورة المجلس واذا شغل مركز نائب النقيب لأي سبب فينتخب المجلس من يحل محله من بين اعضائه .

ب - اذا شغل مركز النقيب ونائب النقيب في وقت واحد فيتولى اكبر اعضاء المجلس سنا اعمال النقيب ويختب المجلس من بين اعضائه نائباً للنقيب ويتولىان ممارسة اعمال النقيب ونائبه اذا كانت المدة المتبقية من دورة المجلس لا تزيد على ستة اشهر . والا فتدعى الهيئة العامة للاجتماع خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما لانتخاب النقيب ونائبه .

ج - اذا شغل مركز أي عضو في المجلس لأي سبب من الأسباب بما في ذلك تطبيق احكام الفقرة (ب) من هذه المادة فيصبح المرشح الذي كان قد نال أكثر الاصوات بعد المرشحين اللذين فازوا بالانتخابات عضوا في المجلس ويلغى النقيب بذلك خلال سبعة ايام من شغور المركز ويدعوه الى حضور اجتماعات المجلس .

د - اذا كان عدد الاعضاء المستقلين او اللذين شغرت مراكزهم يزيد على ثلث اعضاء المجلس فتدعى الهيئة العامة لانتخاب من يخلفهم لاكمال المدة الباقية من دورة المجلس .

قرار اللجنة القانونية : موافقة .

معالي رئيس المجلس : الشيخ ابو زنت .

السيد عبد المنعم ابو زنت : بسم الله الرحمن الرحيم .

شكراً معالي الرئيس ، ورد في فقرة (ب) و (٣) و (د) ثلاث مرات لفظ على لا تزيد على ستة

معالي رئيس المجلس : أستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : تصويب لغوي عن حضور ثلاثة مجتمعات اجتماع مذكر وستة اجتماعات .

معالي رئيس المجلس : تصحح لغوياً ، هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقة . البند الذي يليه السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : ترفع الجلسة الى صباح يوم الأحد القادم الساعة العاشرة صباحاً انشاء الله ، وشكراً لكم وترفع الجلسة .

اشهر لا تزيد على (٣٠) يوم فعل تقييد في اللغة معنى الاستعلاء وعن تقييد التجاوز فأقترح على بمن هذه قواعد لغة مقرر في مراجع اللغة ومعالجتها على تقييد الاستعلاء وعن تقييد التجاوز ، والدكتور محمد الحاج ثنى على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، هل توافقون على المادة ؟

موافقة ، المادة (١٧)

السيد رئيس اللجنة كمقرر : المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٧ - يعتبر عضو المجلس فاقدا لعضويته بقرار من المجلس اذا تغيب عن حضور ثلاث اجتماعات متوالية او ست اجتماعات متفرقة من اجتماعات المجلس دون عذر يقبله .

قرار اللجنة القانونية : موافقة .

رفعت الجلسة

معالي رئيس مجلس النواب
د . عبد اللطيف عربيات .

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

هكذا من الأهل